المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية
الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

«الرصد الاستراتيجي»

- التأثيرات الإقليمية لكردستان مستقلة
- جيش إسرائيل المتنامي القدرات/ جيش الدفاع الإسرائيلي يتكيف مع التهديدات الجديدة
- منع إنهيار السلطة في سوريا
- الكابوس المصري - حرب السيسي على الارهاب
- التوقعات العالمية 2017
- الاتجاهات العالمية 2017 معضلة التقدم

العدد السابع
آذار 2017

الرصد الاستراتيجي

آذار 2017

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي، تقرير دوري يرصد ويلخَّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية.

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية – ملف البحث الراجع.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: آذار 2017 الموافق جمادى الثانية 1438

العدد: السابع

الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن–جادة الأسد– خلف الفانتزي وورلد– بناية الورود– الطابق الأول.

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Baabda 10172010
Beirut- Lebanon
P.O.Box: 24/47
E.mail: dirasat@dirasat.net
http: www.dirasat.net

فهرس المحتويات

التأثيرات الإقليمية لكردستان مستقلة..... 5

جيش" إسرائيل" المتنامي القدرات/ جيش الدفاع الإسرائيلي يتكيف مع التهديدات الجديدة.... 17

منع انهيار السلطة في سوريا 26

الكابوس المصري: حرب السيسي على الإرهاب..... 36

التوقعات العالمية 2017..... 45

الاتجاهات العالمية 2017 معضلة التقدم 52

ملحق..... 65

التأثيرات الإقليمية لكردستان مستقلة*

علي رضا نادر،لاري هانيوير، برينا ألين،
علي ج. سكوتن، مؤسسة راند 2016[1]

ندرس في هذا التقرير التأثيرات الإقليمية المحتملة لكردستان مستقلة في شمال العراق، ونقوم على وجه التحديد بتحليل مصالح الجيران الثلاثة الرئيسية الإقليمية وهم الحكومة المركزية العراقية وتركيا وإيران، ثم نقوم باستكشاف سياسات كل طرف ردا على الاستقلال الكردي. ومع ذلك، فإننا لا ننصح بكردستان مستقلة في شمال العراق أو في أي مكان آخر.

أثيرت من قبل مسألة استقلال كردستان العراق من قبل أكراد أكاديميين ومن قبل دول العالم الثالث وأيضاً من قبل الزعماء الأكراد أنفسهم، وذلك بعد أن أنشأ الأكراد منطقة تتمتع بحكم شبه ذاتي في أعقاب حرب الخليج الأولى. بعد الإطاحة بصدام حسين، عمل القادة الأكراد العراقيون بجد لتحقيق أقصى قدر ممكن من سيطرتهم على الأمور في شمال العراق، وللسيطرة أيضا على التوتر بين بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل، وخاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد والهيمنة على النفط والخلافات على المناطق المتنازع عليها.

دفعت كل هذه الأمور المسؤولين الأكراد إلى اتخاذ خطوات جدية تهدف إلى إبعاد حكومة إقليم كردستان عن الحكومة العراقية المركزية. ولقد اشتكى المسؤولون الأكراد منذ فترة طويلة من عدم حصول حكومة كردستان العراق على حصتها من الموارد من بغداد. وذكر العديد من القادة الأكراد المهمين وبصراحة أن الاستقلال هو هدفهم النهائي والأساسي.

ونتيجة لذلك، السؤال المطروح هنا حول إمكانية حصول كردستان العراق في يوم من الأيام على استقلالها الذاتي ليس مجرد نظرية، وهذا أمر حقيقي جدا وينبغي تقييم تأثيراته على الديناميات الإقليمية.

في هذا التقرير لا نتوقع قيام دولة كردية مستقلة حالياً، سواء في شمال العراق أو في أي مكان آخر، وفي المقابل لا نؤيد قيام دولة كردية مستقلة، إنما ندرس بدلاً من ذلك، الآثار المحتملة على المنطقة لإعلان حكومة إقليم كردستان– في مرحلة من المراحل– انفصالها عن العراق.

تركز سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط حاليا على تنظيم الدولة الإسلامية والعراق والشام– داعش وعلى الأزمات الإنسانية في سوريا. وتولي قليلاً من الاهتمام لحكومة مستقرة نسبيا في إقليم كردستان شمال العراق، الذي يمكن أن يشهد في يوم من الأيام قيام دولة كردستان المستقلة، وما يؤدي ذلك من نتائج مهمة على الاستقرار في المنطقة وعلى الأمن القومي الأميركي.

[1] **Alireza Nader, Larry Hanauer, Brenna Allen, Ali G. Scotten, Regional Implications of an Independent Kurdistan, Rand, 2016**

عملت حكومة إقليم كردستان في بعض الطرق على أساس أنها دولة كردية وذلك بعد فرض الولايات المتحدة منطقة حظر جوي في العام 1991، وقلّصت بذلك النفوذ العراقي عن شمال العراق. أضفى دستور العراق ما بعد صدام حسين الطابع المؤسساتي العراقي على الاستقلال السياسي والاقتصادي لإقليم كردستان. فقد عارضت الحكومة المركزية العراقية وبشدة ظهور دولة كردية مستقلة، وكان ينظر لهذا الموضوع باعتباره تهديدا لمصالح الدول الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك إيران وتركيا، حيث يوجد في كلا البلدين عدد كبير من الأكراد يطالبون بحقوق سياسية وثقافية واسعة.

أدت التطورات الإقليمية الأخيرة إلى بعض التغييرات في المواقف تجاه أكراد العراق على الرغم من أن بغداد اعترضت وبقوة على قيام دولة مستقلة في كردستان العراق، إلا أنها لا تملك النفوذ الكافي لمنع تحقيق هذا الأمر، وكذلك يمكن للحكومة المركزية العراقية أن تعرقل المساعي الكردية للحصول على الاستقلال.

في هذا السياق، يمكن لتركيا أن تجني بعض الفوائد من وجود دولة كردية مستقرة وأكثر استقلالية في كردستان العراق. فحكومة إقليم كردستان هي اليوم ثاني أكبر سوق للصادرات التركية بعد ألمانيا، وهي في نفس الوقت مصدر مهم للنفط للاقتصاد التركي.

إن وجود دولة مستقرة ومزدهرة في إقليم كردستان العراق يمكن أن يكون بمثابة ثقل موازن لقيام منطقة حكم ذاتي كردي في سوريا والتي تعارض تركيا تأسيسها بقوة. **قد تكون إيران حذرة من دولة كردستان المستقلة الذي يمكن أن يحرك السكان الأكراد الموجودين على أراضيها**، ولكنها في الوقت نفسه تحتفظ بعلاقات متينة مع حكومة إقليم كردستان وتنظر إليها على أنها حليف هام ضد معاداة الدولة الإسلامية الشيعية المعلنة.

بشكل عام سوف يعتمد رد فعل بغداد وأنقرة وطهران بالنسبة لاستقلال كردستان على السيناريوهات التي ستصبح بموجبها حكومة إقليم كردستان مستقلة. سوف ندرس في هذا التقرير ثلاثة من هذه السيناريوهات.

أولاً: إعلان الاستقلال الكردي من جانب واحد والذي تعارضه المنطقة بأجمعها على نطاق واسع.

ثانياً: سيناريو تنهار فيه الدولة العراقية وتصبح حكومة إقليم كردستان دولة مستقلة.

ثالثاً: القطيعة التدريجية بين أربيل وبغداد.

وبالقدر الذي تكون فيه الولايات المتحدة مهتمة ، فإن ردود الفعل الإقليمية لاستقلال كردستان سوف تؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة إذا حدث الاستقلال الكردي بطريقة تدريجية أو، من الناحية المثالية قد يأتي هذا الاستقلال نتيجة المفاوضات بين بغداد وأربيل .وسوف ترحب تركيا على الأرجح بدولة كردية مستقلة في ظل هذا السيناريو، وسوف تتهاون إيران مع الاستقلال التركي إذا لم يؤد إلى المزيد من عدم الاستقرار داخل الحدود الإيرانية، وسوف تكون الحكومة المركزية العراقية المعارض الأبرز لاستقلال كردستان، إلا أنها سترضخ أخيرا لقبول دولة كردية

مستقلة مع إعطائها مراكز ضعيفة. من هنا يمكننا أن نقدم هذه الاستنتاجات التالية لكل ممثّل من الممثلين الإقليميين الرئيسيين.

- **العراق**

ناضل الأكراد في شمال العراق للحصول على الاستقلال لما يقارب قرن من الزمان. ومن وجهة نظر الحكومة المركزية في العراق، فإن انفصال الأكراد يشكل تحديا مباشرا للسلطة العراقية. هذه المصالح المتضاربة هي بمثابة تيارمائي مستمر في العلاقات بين بغداد وأربيل وهي السبب في العديد من النزاعات السياسية المستمرة، ومن أبرز هذه المشاكل وضع الأراضي العراقية المتنازع عليها، وتقاسم الميزانية الاتحادية، وتطوير حقول النفط الكردية.

يتألف إقليم كردستان حاليا من محافظات دهوك وأربيل والسليمانية، فضلا عن قطاعات واسعة من الأراضي المعروفة **باسم "المناطق المتنازع عليها"** وهي الأراضي المختلطة عرقيا والتي تطالب بها كل من أربيل وبغداد. أحكم الأكراد سيطرتهم على جزء كبير من الأراضي المتنازع عليها، بما في ذلك محافظة كركوك الغنية بالنفط، ولو كتب في العام 2014 لإقليم كردستان أن يكون مستقلا، فمن المحتمل أن تكون كركوك جزءا من الإقليم.

وعلى الرغم من إصرار بغداد الذي لا يتزعزع بأن منطقة كردستان سوف تظل جزءا من العراق، فإن قدرة الحكومة المركزية العراقية لمنع الأكراد من الحصول على الاستقلال قد تكون محدودة، إذ تواجه بغداد اليوم تحديات كبيرة تمنعها من التصرف بشكل حاسم للحفاظ على سيطرتها على حكومة إقليم كردستان، حيث يملك العراق جيشا ضعيفا يكافح من أجل استعادة الأراضي من تنظيم داعش، كما أنه يعاني من أزمات مالية وتوترات طائفية وانقسامات سياسية حادة واقتصاد ناشئ، ويحاول التعافي بشكل بطيء بعد عقود من الحرب. **ومن غير المحتمل أن تكون بغداد قادرة على التغلب على هذه العقبات في المستقبل القريب، الأمر الذي يحد من دورة عملها لتعارض السيادة الكردية.**

هنا قد تكون بغداد غير قادرة على وقف ظهور الدولة الكردية، لذا يعتمد رد فعل الحكومة المركزية مع الاستقلال الكردي على كيفية اكتساب هذا الاستقلال. ومن المحتمل أن يثير الإعلان الأحادي الجانب لاستقلال كردستان رد فعل أكثر عدائية من جانب بغداد لجميع السيناريوهات التي تحدثنا عنها في هذه الدراسة. ويمكن للحكومة المركزية أن ترى هذا العمل (الإعلان) الأحادي الجانب على انه إهانة للسيادة العراقية ويشكل تحديا خطيرا لقدرة بغداد على إبقاء البلد موحدا.

يمكن لبغداد أيضا أن تعارض الاستقلال الكردي المكتسب بعد انهيار الدولة العراقية، ولكن سيكون لها دورات قليلة جدا من العمل المتاحة لمعاقبة الأكراد. وإذا أدت القطيعة التدريجية بين أربيل وبغداد إلى التفاوض على الانفصال، يمكن أن تحاول بغداد بأكثر قدر ممكن استخراج العديد من الفوائد من الاستقلال الكردي في الوقت الذي تسعى فيه إلى تخفيف الأثر السلبي لخسارة إقليم كردستان، خاصة إذا أدى ظهور دولة كردية جديدة إلى إحكام السيطرة على كركوك ومعظم المناطق المتنازع عليها. **يُكتسب الاستقلال الكردي عموما من خلال اتفاق**

مقبول للطرفين بين بغداد وأربيل، ولهذا الاتفاق فوائد ممكنة لكلا الطرفين من جميع السيناريوهات التي تناولتها في هذه الدراسة.

وينبغي أن ينظر إلى التجاوب العراقي ضمن سياق إقليمي. ويمكن لتأثيرات هذا التجاوب أن تزداد إذا كان لبغداد القدرة على العمل مع القوى الأخرى أي إيران وتركيا. وهنا فإن أي عمل عسكري واقتصادي ستقوم به بغداد سيتعزز إذا كان منسقا مع الأنظمة في طهران أو أنقرة. ومن المرجح أن يحدث هذا التعاون إذا ترافق الاستقلال الكردي مع عودة ظهور القومية لعموم الأكراد والقيادة الكردية، التي تنظر إليها إيران وتركيا (**القومية**) على أنها تهديد لمصالحها المحلية. ومن المحتمل أن تأخذ حكومة إقليم كردستان بعين الاعتبار التجاوب العراقي مع الاستقلال الكردي قبل السعي إلى الانفصال عن العراق.

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على رد الفعل العراقي ومدى فعالية هذا التجاوب. وقد يواجه الأكراد تحديات كبيرة في جهودهم لبسط السيادة، وما معالجة رد الفعل العراقي إلا واحدة من العديد من القضايا التي تحتاج حكومة إقليم كردستان للنظر فيها.

- **تركيا**

في نهاية المطاف قد تقبل أنقرة وجود دولة كردية ذات سيادة والتي هي الآن شمال العراق، وهذا يتوقف على الظروف، على الرغم من أن وسائل تأسيس هكذا دولة قد يؤثر على مدى الدعم المبدئي التركي لها. تخلت تركيا عن معارضتها الطويلة للاستقلال الكردي العراقي وذلك لعدد من الأسباب النابعة من سياسات تركيا الداخلية ومن احتياجات الطاقة في تركيا والضرورات الاقتصادية وتزايد حالة عدم اليقين السياسي في العراق وسوريا.

ربما أولا وقبل كل شيء، وقبل استئناف أعمال العنف الأخيرة بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني (pkk) اتخذت الحكومة التركية قرارا سياسيا لحل نزاعها مع الأكراد الأتراك، واتفقت على السماح للأكراد بالتعبئة السياسية والدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما توقفت الحكومات التركية المدنية عن إظهار التعبئة السياسية من قبل الأكراد الأتراك باعتبارها تهديدا للدولة، وللأنظمة التي كانت تهيمن عليها الأنظمة العسكرية في السابق. وتخلى القادة الأكراد الأتراك أيضا عن مواصلتهم المطالبة بمنطقة كردية ذات حكم ذاتي لصالح الاندماج في السياسة التركية والمجتمع التركي. ونتيجة لهذين التغييرين توقفت أنقرة عن القلق من أن قيام دولة كردية عراقية مستقلة يمكن أن يثير الانفصالية الكردية المستقلة بين سكانها الأكراد.

يبدو أن تركيا قد تراجعت على هذه الجبهة (المصالحة مع الأكراد) منذ اندلاع العنف بعد نجاح حزب الشعوب الديمقراطي الكردي في الانتخابات النيابية في حزيران 2015، وهو نجاح أدى إلى حرمان الحزب الحاكم بالأكثرية الساحقة من الأصوات، ما حفز الحملة التي قادتها الحكومة لمكافحة التمرد ضد حزب العمال الكردستاني بهدف تعزيز سلطة حزب العدالة والتنمية من خلال انتخابات برلمانية جديدة عقدت في تشرين الثاني 2015.

أدت محاولة الانقلاب الأخيرة التي حدثت في تموز من العام الحالي إلى مزيد من القمع ضد المسؤولين الأكراد المحليين وأيضا ضد المثقفين الأكراد، وقد تم تصميم هذه الإجراءات المعادية للأكراد لتعزيز سلطة الحكومة المركزية بدلا من إشعال الحروب الثقافية المعادية للأكراد. وعلى الرغم من أن الانتخابات البرلمانية ومحاولة الانقلاب دفعت الحكومة التركية إلى اتخاذ خطوات لتعزيز سلطاتها المحلية وليس لاستئناف العنف، لا يبدو هنا أن استئناف العنف أو محاولة الانقلاب غيرت الحسابات الاستراتيجية لأنقرة بشأن استقلال الأكراد العراقيين.

ثانيا، حوّلت سنوات من الاستثمار والتجارة التركية في كردستان العراق إقليم كردستان إلى شريك اقتصادي متزايد ومهم. وفي الوقت نفسه، فإن النمو السريع للاقتصاد التركي عموما دفع تركيا إلى استيراد المزيد من النفط والغاز والسعي لتنويع مصادر الطاقة لديها. إن احتمال زيادة النفط والغاز العراقي الكردي إلى تركيا (ناهيك عن احتمال رسوم عبور إضافية) جعل أربيل شريكا مهما للطاقة لتركيا أيضا.

ثالثا: لم تعد تركيا تنظر إلى الاستقلال الكردي كأنه سائق لانهيار العراق أو كنذير للعنف وعدم الاستقرار على طول حدودها. فتركيا لا تثق بالحكومة التي يسيطر عليها الشيعة في بغداد، والتي– بالإضافة إلى كونها متأثرة بشدة بإيران– أثبتت عدم قدرتها على طرد تنظيم داعش والحفاظ على الأمن أو تسهيل صادرات الطاقة. تعتبر أنقرة أن حكومة إقليم كردستان قادرة على تعزيز الاستقرار على الحدود التركية أكثر من بغداد.

رابعا، أصبحت تركيا قلقة للغاية من اتفاق الأكراد السوريين مع حزب العمال الكردستاني لإنشاء منطقة الحكم الذاتي على طول الحدود الجنوبية لتركيا وذلك يساعد حزب العمال الكردستاني على استئناف التمرد المناهض لتركيا إذا فشلت محادثات السلام. وبينما تعمل تركيا على تقويض الأكراد السوريين في عدد من الطرق، بما في ذلك، ما حدث منتصف العام 2016، من خلال التدخل العسكري المباشر للتأثير على السلوك الكردي السوري من خلال العمل على القيادات الكردية العراقية. وزادت حكومة إقليم كردستان تدريجيا قدرتها على العمل كأمر دولة واقع، وقد شجعت تركيا هذه الديناميكية (ووتيرتها البطيئة) من خلال الزيادات التدريجية المماثلة في الاتصالات السياسية والاستثمارات التجارية والتجارة ومشتريات النفط.

ومن المرجح أن تؤيد أنقرة قيام دولة كردية ذات سيادة انتقلت تدريجيا نحو الاستقلال وانفصلت بعيدا عن الدولة العراقية المنهارة أساسا بسبب المشاحنات الداخلية والعنف. ومع ذلك فإن الإجراءات المفاجئة من قبل الأكراد العراقيين لتغيير الوضع القائم ساهم بانسحاب القادة الأتراك. فهم يخافون على سبيل المثال من أن يكون إعلان الاستقلال غير المتوقع من قبل حكومة إقليم كردستان إشارة إلى تصميم الأكراد العراقيين على المطالبة بالعباءة القومية الكردية وتشجيع المزيد من الحكم الذاتي بين الأكراد في تركيا وسوريا. وبالمثل، تخاف تركيا من أن يدفع الانفصال المفاجئ لحكومة إقليم كردستان العراق لقطع العلاقات التجارية والدبلوماسية مع تركيا، إذا ما قررت أنقرة تأييد قيام دولة كردية. على الرغم من أن التجارة التركية مع الحكومة المركزية في العراق ليست هائلة، وقد لا ترغب أنقرة في قطع

إمكانية استيراد النفط من جنوب العراق إذا ومتى عادت الأجزاء الجنوبية من خط أنابيب النفط العراقي للعمل بشكل فوري.

من وجهة النظر التركية، فان التقدم البطيء والثابت نحو الاستقلال الكردي له مزايا سياسية واقتصادية كبيرة، في حين أن التحركات المفاجئة نحو السيادة تؤدي إلى مخاطر سياسية واقتصادية.

- **إيران**

سوف يتأثر رد فعل الجمهورية الإسلامية من قيام دولة كردية مستقلة مع وضع العلاقات الأكراد الموجودين في إيران، فضلا عن تصور إيران بشأن نوايا القوى الخارجية. قضية كردستان مستقلة، مسألة حساسة للجمهورية الإسلامية بسبب المخاوف من أن يؤدي ذلك إلى تشجيع عدد كبير من سكانها الأكراد المكبوتين. وبينما يرحب الأكراد الإيرانيون بظهور دولة كردية مستقلة في شمال العراق، فإن مدى الارتباط الذين شعروا به من المرجح أن يتغير تبعا لعوامل متعددة تتراوح بين الانتماء القبلي واللغوي والديني إلى الموقع الجغرافي داخل إيران أو إلى الإيديولوجية السياسية.

الأكراد ليسوا مجموعة متجانسة، مع اختلافات مهمة على حد سواء في جميع أنحاء المعمورة وداخل المجتمعات في كل بلد. من المحتمل أن تزيد الاحتفالات الواسعة النطاق والعامة للاستقلال الكردي داخل إيران من تصور التهديد الإيراني الذي سيؤدي إلى حملات لفرض النظام وأيضا إلى موقف إيراني أكثر عدوانية تجاه دولة كردية جديدة. وتنقسم النخبة الإيرانية فيما بينها حول تأثيرات الاستقلال الكردي على إيران. في حين يرى البعض في إيران أن وجود عراق مقسم يمكن أن يضعف الموقف الإقليمي للجمهورية الإسلامية، وينتج عنه أيضا تقسيم ثلاث دول، لذا سوف تجد القوى الخارجية أنه من السهل التلاعب بكل دولة على حدة. ويعتقد آخرون أن إيران يمكن أن تستفيد من دولة كردستان مستقلة لديها علاقات جيدة مع طهران. الهدف النهائي لواشنطن بشأن الأكراد هو مصدر للنقاش في طهران. إذ يعتقد البعض أن تصريحات الولايات المتحدة لا تدعم إنشاء دولة كردستان مستقلة، في حين يرى آخرون أن الولايات المتحدة تريد أن تقسم العراق إلى قطع صغيرة وبذلك يمكنها أن تهيمن بشكل أكثر سهولة. أما رد فعل تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي والذي ازداد نفوذها على حكومة إقليم كردستان في الآونة الأخيرة فسوف يحجم الدور الإيراني بعد الاستقلال الكردي.

من الممكن أن تنخفض العلاقات الاقتصادية بين إيران وحكومة إقليم كردستان مع إعلان أربيل استقلالها، خاصة إذا قررت تركيا الاستمرار في زيادة حصتها السوقية بين الأكراد. ومع ذلك فقد زادت إيران علاقاتها الاقتصادية مع حكومة إقليم كردستان على الرغم من أن اعتراضات بغداد القوية تشير إلى أن الفوائد المالية قد تفوق في نهاية المطاف المخاوف الإيرانية على القومية الكردية.

وفي الوقت الذي تبدو فيه إيران سعيدة من الاستقلال الكردي إلا أنها قد تخشى التصرف بعنف ضد دولة كردستان مستقلة. سوف تؤثر الطريقة التي تعلن فيها أربيل استقلالها على تصور التهديد الإيراني، وبالتالي سوف يتحدد رد الفعل الإيراني القوي. وإذا حدث الاستقلال الكردي فان أفضل السيناريوهات الإيرانية سيكون قبول هذا الاستقلال يتبعه مناقشات مطوّلة مع بغداد من شأنه توفير الوقت والبيئة السياسية لطهران حتى تتبنى سياسة واقعية يمكنها أن تتكّيف مع دولة مجاورة جديدة، فضلا عن انجذاب الأكراد الإيرانيين إلى حالة جديدة، تحديدا من خلال تنمية اقتصادية محلية وإصلاحات سياسية.

من ناحية أخرى، فإن إعلان استقلال كردي مفاجئ وأحادي الجانب من المرجح أن يقوي الصقور الإيرانيون الذين يروّن الوضع الكردي في إيران من خلال عدسة الأمن فقط، ويعملون على تهميش البراغماتيين في الحكومة الذين يفضلون مواجهة التحدي من خلال تحسين حياة الأقليات في إيران.

إن نجاح تنفيذ اتفاق نووي بين إيران ومجموعة 5+1 (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، المملكة المتحدة، فرنسا، وألمانيا) يمكن أن يعقد آثار مترتبة على مستقبل طهران بالنسبة للقضية الكردية. وإذا ما تم إعفاء إيران من العقوبات فإن ذلك سيجعلها حرة في تكثيف استثماراتها في دولة كردية جديدة، ومن المرجح أن تركز على قطاع الطاقة، وأيضا على إنشاء شبكة السكك الحديدية لدمج هذين الاقتصادين. وفي حالة انهيار الاتفاق النووي الإيراني، من المحتمل أن ينجح المحافظون في تهميش البراغماتيين في طهران، مقلّين بذلك من فرصة معالجة المظالم الكردية الإيرانية.

– الأكراد قبل وبعد صدام حسين ووضع السياسة الداخلية الكردية

بدأ النضال الكردي من أجل الاستقلال منذ ما يقارب 100 عاما، عندما قدّمت الدول الغربية نظام الدولة القومية إلى قبائل الشرق الأوسط. ومنذ ذلك الحين، تتعثر الجهود الكردية للانفصال عن الدولة العراقية بمعارضة هذا الانفصال أو اللامبالاة من جانب المجتمع الدولي. تخلي الحلفاء الظاهري هو نمط في التاريخ الكردي. وعلاوة على ذلك، فقد ناضل الأكراد للتغلب على الانقسامات الداخلية لتشكيل جبهة موحدة وذلك في سعيهم للاستقلال.

بدأت آفاق الأكراد لتحسين مستقبلهم مع انهيار النظام البعثي، ولكن الفصائل السياسية تواصل تقويض الجهود الرامية لإقامة دولة منفصلة. إن تأسيس دولة كردية مستقلة يمكن أن يكون هدفا بعيد المنال ما دام الشعب الكردي غير قادر على التغلب على العقبات التي واجهته في الماضي.

– الموقف العراقي من تأسيس دولة كردستان مستقلة

تعارض الحكومة المركزية العراقية الحكم الذاتي والاستقلال الكردي منذ سنوات، مما يؤدي إلى توترات سياسية بين الأكراد والحكومة العراقية. هناك صراع أساسي في المصالح بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان. وترى بغداد أن الحكم الذاتي الكردي والاستقلال هو بمثابة تقويض لسلطتها وسيادتها، بينما نجد أن سعي حكومة إقليم كردستان

من أجل الاستقلال يجعل أي تورط عراقي في الشؤون الكردية غير مرغوب فيه. هذا الاختلاف المتضارب يؤكد النزاعات السياسية الخلافية بين أربيل وبغداد ويحدّد العلاقات بين بغداد وكردستان لمدة قرن.

وبالرغم من أن الحكومة المركزية العراقية قد حافظت على معارضتها للاستقلال الكردي، كيف سيكون رد فعل بغداد على تأسيس دولة كردستانية ذات سيادة تعتمد إلى حد كبير على الطريقة التي سيحدث فيها الاستقلال. سوف تشهد بغداد إعلان أحادي الجانب للاستقلال الكردي باعتباره جهدا هادفا إلى تقويض سلطة الحكومة المركزية. وسوف تعارض بغداد أيضا استقلال إقليم كردستان المكتسب من خلال انهيار الدولة العراقية، ولكن مقاليد سلطة الحكومة المركزية العراقية سوف تكون محدودة. إن الاستقلال الكردي الناتج عن تفاوض مجزأ سوف يكون أكثر فائدة لبغداد وأربيل، ولكن احتمالية هذا السيناريو الافتراضي يصبح واقعا يتطلب تغييرا جذريا في حساب التفاضل والتكامل للحكومة المركزية لما هو في مصلحة العراق الوطنية.

يجب أن تأخذ أربيل بعين الاعتبار عدة عوامل عند مناقشة تكاليف وفوائد جعلها مستقلة في المستقبل القريب. إن تأسيس دولة ذات سيادة هو أمر صعب وسيصبح أكثر تحديا وصعوبة إذا واجه الأكراد معارضة من بقية العراقيين. إن التخفيف من النتائج الضارة والنكسات سيكون الشغل الشاغل. وبسبب هذا، من المحتمل أن يحاول الأكراد الانفصال عن العراق عبر مفاوضات تسوية أو عبر اللجوء إلى الدولة الفاشلة أو المنهارة.

وقد ركزت المناقشة هنا بشكل رئيسي على مدى استجابة بغداد لاستقلال كردستان وتأثيرات الموقف العراقي على الأكراد. ومع ذلك، هناك عوامل أخرى، مثل تأييد أو معارضة طهران وأنقرة للاستقلال، ومن شأن ذلك أن يؤثر على كيفية تصرف بغداد والأكراد في أي سيناريو.

إن أي تصور أو ردة فعل لظهور كردستان ذات سيادة لا يمكن النظر فيه في سياق العراق فقط. وسوف تكون الديناميكيات عامل مؤثر لا محالة.

– الموقف التركي من تأسيس دولة كردستان مستقلة

استفادت تركيا كثيرا من علاقاتها الثنائية الوثيقة مع حكومة إقليم كردستان التي عزّزت مصالح البلدين السياسية والاقتصادية والأمنية. وفي حين تبدو أنقرة راضية عن الوضع القائم ومساره لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية المتينة في المستقبل، فإن الاستقلال الكردي سوف يولّد فوائد استراتيجية عظيمة لتركيا. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن تدعم تركيا حكومة إقليم كردستان انتقالية وذلك لسيادة الدولة، ولاسيما إذا كانت كردستان تطمح للاستقلال تدريجيا أو أنها تنوي الانفصال عن بغداد لتحصين نفسها من تزايد العنف والاضطرابات السياسية وسط العراق وجنوبه. ومن المحتمل أن تؤدي مصالح تركيا في حكومة إقليم كردستان إلى الاعتراف المفاجئ حتى باستقلال القادة الأكراد، على الرغم من أن أنقرة سوف تنخرط في دبلوماسية حسّاسة للتخفيف من حدة الاستياء العراقي وأيضا من منع استبعاد الشركات التركية من السوق العراقية.

حتى يومنا هذا، حصدت تركيا مجموعة من المزايا من عقدها اتفاقيات وعلاقات وثيقة ومتزايدة مع إقليم كردستان. وتساهم الشركات التجارية التركية وشركات الصادرات النفطية والاستثمار في الاقتصاد التركي بشكل كبير عن طريق زيادة إمدادات الطاقة اللازمة لدعم النمو الاقتصادي السريع، مما يجعل تركيا مستقلة أكثر في مجال الطاقة من خلال تنويع إمداداتها من النفط والغاز، وذلك يساهم في زيادة اعتماد أربيل الاقتصادي على تركيا. وبدورها تزيد أهمية تركيا الاقتصادية لحكومة إقليم كردستان من نفوذها السياسي، والتي تمكنها من الضغط على أربيل لمنع أنشطة حزب العمال الكردستاني على أراضيها، ولتقويض هيمنة الجماعات الكردية المنحازة إلى حزب العمال الكردستاني في سوريا من خلال دعمهم جماعات كردية سورية، وأيضا من خلال الامتناع عن تعزيز الشعور القومي الكردي الذي قد يؤثر على عملية السلام الكردية المحلية التي تقوم بها تركيا.

عزّزت المساعدة الأمنية التركية إلى الأكراد البشمركة من قدرة حكومة إقليم كردستان للحفاظ على تنظيم داعش في الخليج، وبهذه الطريقة يتم تعزيز الاستقرار والأمن في مناطقها وربما لتشجيع تنظيم داعش للحصول على الأراضي والأهداف في أماكن بعيدة عن الحدود التركية.

قد تسمح دولة كردية مستقلة لتركيا بتعزيز مصالحها بطرق غير ممكنة أو على الأقل بطرق أكثر تعقيدا في ظل الوضع الراهن. في الوقت الحالي، تتطور قدرة تركيا على تطوير البنية التحتية للطاقة في حكومة إقليم كردستان، من توقيع عقود نفطية مع أربيل وتقديم المساعدة العسكرية لقوات البشمركة بسبب الحاجة إلى تهدئة مخاوف بغداد لأن مثل هذه الخطوات سوف تحرم الحكومة الاتحادية من تحصيل الإيرادات، وسوف تقوّض مطالبتها بمصادر الطاقة وتعزز تقسيم البلاد. وبما أن تركيا تريد أن تبقى على علاقة جيّدة نسبيا مع بغداد وذلك حتى تستمر الشركات التركية في الدخول في صفقات تطوير حقول النفط في الجزء الجنوبي من البلاد، لا يمكن لأنقرة هنا أن تكون سبّاقة كما قد ترغب في أن تكون علاقتها مع أربيل. وعلاوة على ذلك، يجب على الدول التي تسعى للحفاظ على سلامة أراضيها، وأبرزها الولايات المتحدة أن تضغط على تركيا لمنعها من اتخاذ خطوات تعزّز أو تسهل الانفصالية الكردية.

إذا أصبحت حكومة إقليم كردستان دولة مستقلة ذات سيادة، ستكون قادرة إلى حد كبير على مقاومة مثل هذه الضغوط وعلى استعراض قوتها بمهارة وفعّالية. أمام هذا الأمر لم تعد تركيا بحاجة إلى تعديل أنشطتها في حكومة إقليم كردستان مخافة أن تصبح مصدر إلهام لانتقام العراق لأنها ستكون قد فصّلت حكومة إقليم كردستان عن بغداد. ومن شأن دولة كردستانية ذات سيادة تطوير العلاقات المباشرة والوثيقة مع الولايات المتحدة الأميركية وعدد من الدول الأخرى، وبالتالي تُمكن تركيا من تعزيز علاقاتها مع الدول المجاورة بدون إثارة أية إدانة دولية.

بعد استقلال إقليم كردستان لن تتنازع أربيل وبغداد على تقاسم عائدات النفط أو على ملكية الموارد الهيدروكربونية. وكردستان، كدولة ذات سيادة، لن تكون قادرة على المطالبة بملكية ثابتة للموارد الواقعة تحت سيادتها الإقليمية، وستكون قادرة على تطويرها وتوقيع عقود تصدير دون تدخل من بغداد.

من شأن أي نفوذ سياسي تعزيز قدرة تركيا على تقديم مطالب لأربيل خدمة لمصالحها الداخلية والأمنية. ويمكن لتركيا أن تضغط لجعل كردستان مستقلة وأكثر قوة لكبح جماح حزب العمال الكردستاني وتهميش حزب الاتحاد الديمقراطي السوري. كما يمكنها أيضا أن توفر تدريبا عسكريا شاملا وعتادا لقوات البشمركة الكردية من اجل القضاء على تنظيم داعش وتأمين البنية التحتية لقطاع الطاقة، ويمكنها أيضا أن تمنع الاضطرابات المدنية من التوسع عبر حدودها الدولية الجديدة مع العراق– وذلك كله دون الخوف من ردود فعل بغداد وواشنطن وغيرها من الحكومات المعنية بتقديم مساعدات مباشرة إلى الأكراد والتي يمكنها أن تساهم في تفتيت العراق. وعند الضرورة (وبطلب من أربيل) يمكن لتركيا أن تنشر قواتها لتقديم الدعم العسكري لكردستان مستقلة أو تعزيز قوة الإقليم العسكرية لمحاربة تنظيم داعش. وطالما ما زالت حكومة إقليم كردستان لا يزال جزءا من العراق الذي يهيمن عليه الحكومة العراقية المدعومة وبقوة من إيران، فان تركيا لن تدعو قواتها التركية السنية لدخول الأراضي العراقية.

في النهاية، هناك تحول في سياسات أنقرة تجاه الأكراد الأتراك، وذلك بسبب انعدام الأمن في العراق ومن التوترات مع الحكومة العراقية المدعومة من إيران. لقد أدت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين تركيا وإقليم كردستان لعقد من الزمن إلى إعطاء تركيا حجة قوية لبقاء حكومة إقليم كردستان قوية، والتي سوف يتعزّز ظهورها في المستقبل كدولة ذات سيادة. وعلى الرغم من أن الوسائل التي تمارسها أربيل للحصول على الاستقلال قد تؤثر على تركيا، إلا أن تركيا سوف ترحّب بجارها الجديد بصدر رحب.

الموقف الإيراني من دولة كردستان مستقلة

إن ظهور دولة كردية مستقلة سوف يكون حدثا كبيرا في شرق أوسط غير مستقر. لذا فإن ولادة دولة كردية جديدة أذا تأسست من شأنه مواجهة معارضة قوية من الحكومة المركزية العراقية في بغداد، وربما من بعض أنصار الخط المتشدد في العراق المدعوم من طهران.

إن نجاح حكومة إقليم كردستان في إخماد المعارضة إلى نيل الاستقلال قد يكون في جزء كبير منه على شكل السيناريوهات التي ستعلن أربيل على أساسها الاستقلال: ومن المرجح أن يثير إعلان استقلال أحادي الجانب ومفاجئ المعارضة الإقليمية، في حين أن التفاوض و / أو القطيعة التدريجية بين بغداد وأربيل قد تقّلل من شأن المعارضة وموقفها من دولة مستقلة. ومن المرجح أن تختلف استجابة بغداد لظهور دولة كردية شمال العراق تبعا للكيفية التي ستنشأ على أساسها كردستان. ومن المفارقات، فإن العديد من التدابير التي سوف تقوم بها بغداد لمعاقبة الأكراد بسبب إعلانهم الاستقلال من جانب واحد سيكون نتيجة طبيعية لحصول حكومة إقليم كردستان على الاستقلال من خلال انهيار الدولة العراقية. في كلتا الحالتين، فإن كردستان التي أنشئت حديثا ستضطر للتعامل مع الصعوبات المالية والاضطرابات الاجتماعية من اللاجئين ومن انفصال أسواق كردستان عن الأسواق التي تسيطر عليها بغداد.

يتحقق الاستقلال الكردي من خلال التفاوض على الانفصال بين بغداد وأربيل الذي يقدم في نهاية المطاف إمكانيات وفوائد كبيرة تعود على كل من العراق وكردستان. على سبيل المثال، يمكن لبغداد أن تتفاوض مع الأكراد من أجل الوصول إلى خطوط الأنابيب المؤدية إلى تركيا عبر حقول النفط على طول الحدود الجديدة شمال العراق، والذي يمكن أن يمهّد الطريق للتعاون المستقبلي في صادرات النفط. وعلاوة على ذلك، يمكن لبغداد أن تسهل انتقال قوات البشمركة الذين يخدمون في الجيش العراقي لدمجهم في القوات الكردية.

هذا الأمر يمكن أن يسهل أيضا التعاون الأمني في المستقبل الذي سيكون حاسما ومهما للعراقيين والأكراد لطرد داعش واحتواء عدم الاستقرار في سوريا من سقوط ضحايا عبر الحدود. **في البداية قد تكره العراق هذا السيناريو لتمكين الاستقلال الكردي، إلا انه يمكن للحكومة العراقية أن تقرّر أن فوائد كردستان متعاونة على المدى الطويل تفوق التكاليف السياسية من الانفصال الكردي على المدى القصير.**

تبدو بغداد وأربيل مستعدتان للتفاوض بعد توقيع مزيد من الاتفاقيات على تقاسم العائدات وعلى صادرات النفط وعلى المناطق المتنازع عليها وعلى القضايا العالقة الأخرى، على الرغم من أن عددا قليلا من هذه الترتيبات لديها لم تعقد حتى الآن. يمكن أن تستمر العاصمتين في بذل الجهود للحفاظ على الوضع الراهن، أو يمكن أن تحاول خلق خلافات مستمرة من خلال الشك الدائم بحيث يمكنها أن تقرّر في نهاية المطاف المضي في إجراءات الانفصال التفاوضية التي تحقق مصالح كلا الطرفين.

بعد قرابة قرن من اتفاقية سايكس بيكو التي قسّمت الأكراد في الإمبراطورية العثمانية بين المحميات البريطانية والفرنسية، يواصل الأكراد في شمال العراق السعي لتأسيس دولة مستقلة. ولا يوجد أية ضمانات في النجاح لهذا البلد الجديد، إلا إذا تلقى دعما من الدول المجاورة التي تمكّنه من بناء مؤسسات سياسية قوية وتنميه اقتصاده وضمان أمنه. قد تستنتج كلا من تركيا وإيران أن كردستان مستقلة لا تشكل تهديدا على سلامة أراضيهم لذا قد يقبل الأكراد بالاستقلال تحت ظروف معينة. ومن المحتمل أن تكون العراق معادية لإعلان أحادي الجانب للاستقلال الكردي ولكنها ربما تنقسم داخليا لوقف هذا الإعلان، ويمكنها أن تجد فوائد من مفاوضات الانفصال السلمية التي تحسن المصالح المشتركة لأربيل والعراق.

وفي الوقت الذي يركز فيه الأكراد على إنشاء دولة ذات سيادة كهدف رئيسي، فإن إعلان الاستقلال من شأنه أن يكون الخطوة الأولى في بناء دولة جديدة. وكما تعلمت باقي الدول فان بناء دولة مستقرة ومزدهرة هو أكثر تعقيدا بكثير من إعلان وجودها.

جيش إسرائيل المتنامي القدرات
جيش الدفاع الإسرائيلي يتكيف مع التهديدات الجديدة[1]

عاموس هريل، جيش إسرائيل المتنامي القدرات – جيش الدفاع الإسرائيلي يتكيف مع التهديدات الجديدة، مجلة فورين أفيرز، تموز– آب 2016، المجلد 95، العدد 4، ص 43–50

تم إعطاء أوامر للجيش بوضع خطة من أجل توجيه ضربة أحادية الجانب ضد المنشآت النووية الإيرانية مباشرة بعد بدء الولاية الثانية لبنيامين نتنياهو كرئيس للوزراء في آذار 2009. باشر سلاح الجو وفرع الاستخبارات العمل؛ وقدّر إيهود أولمرت الذي خلف نتنياهو، أنّ التحضيرات لوحدها ستكلف البلاد في نهاية المطاف ما يقارب الثلاثة مليارات دولار. إسرائيل لم تنفّذ الهجوم طبعاً، وإن كان من الممكن حينها، إلاّ أنّ نتنياهو ومعه ايهود باراك الذي كان وزيراً للدفاع الإسرائيلي آنذاك لم يفكرا جديًا بتنفيذه. في حين أنّ رئيس الولايات المتحدة باراك اوباما أخذ التهديد على محمل الجد، لدرجة أنّه شدّد العقوبات المفروضة على إيران كردّة فعل. هذه العقوبات أضعفت الاقتصاد الإيراني، ما فتح المجال أمام انتخاب الرئيس حسن روحاني، الرئيس المعتدل نسبيًّا الذي دفع بالاتفاق النووي إلى الأمام ما أدّى إلى تجميد البرنامج النووي حتى العقد المقبل.

منذ ذلك الحين، استطاعت أجهزة إسرائيل الأمنية إعادة تركيز اهتمامها على جميع التهديدات التي تراكمت خلال سنوات انشغالهم بالنووي الإيراني. ففي السنوات الخمس الأخيرة، انهارت حدودٌ وبلدانٌ شرق أوسطية، وجماعات، كالدولة الإسلامية (المعروفة بداعش)، احتلت أراض شاسعة، واستقطبت أعدادا كبيرةً من الاتباع، وبات الصراع السني– الشيعي أكثر عنفاً.

حوّلت كل هذه الاضطرابات المخاطر التي تواجه إسرائيل بشكل جذري. فخطر الجيش السوري، كجيش تقليدي، اختفى بشكل كامل تقريبا، ليتم استبداله ببروز إرهابيين جدد على حدودٍ إسرائيلية أخرى. في نفس الوقت، منذ تشرين الأول 2015، بدأ الصراع مع الفلسطينيين يستعر، عبر تنفيذ مراهقين من الضفة الغربية لعمليات فردية بالسكاكين والأسلحة النارية. أثارت ردة فعل الجيش الإسرائيلي تساؤلات شائكة عن طبيعة قواعد السلوك التي يتبعها. مما أبرز إلى العلن، الاختلافات بين أحزاب اليمين واليسار، وبين اليهود العلمانيين واليهود المتدينين التي تؤدي إلى حدوث تحولات في جيش الدفاع الإسرائيلي، وفي البلد ككل.

[1] **Amos Harel, Israel's Evolving Military-The IDF Adapts to New Threats, July-August 2016, vol, 95, no: 4, pp-43-50**

وفي نفس الوقت الذي كان يجب على" الجيش الإسرائيلي" أن يوجه أنظاره صوب الأخطار الخارجية، بدأت مشاكل إسرائيل الداخلية تنهال عليه.

أعداء غير لدودين

قبل فترة وجيزة من وصول غادي ايزنكوت لمنصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في شباط 2015، التقى بدان ميريدور وهو عضو سابق في مجلس نتنياهو الأمني. **قال لي مريدور انه قال لايزنكوت: "ستتأمّر على جيشٍ استثنائيٍ لكن ستواجه مشكلة وهي انه لم يعد هنالك من أعداء كي تواجههم. ميريدور كان يبالغ لكن ما يقوله كان صحيحاً، فأعداء إسرائيل المعتادين لم يعد باستطاعتهم تشكيل أي تهديد جدي.** لقد كان أسوء سيناريو طوال العقود الماضية، يؤرق "جيش الدفاع الإسرائيلي" متمثلا بتكرار سيناريو حرب يوم الغفران عام 1973 عندما اجتاحت الدبابات السورية مرتفعات الجولان وسيطرة قوات كوماندوس على جبل الشيخ بهجومٍ مفاجيءٍ. أما الآن، وبعد خمس سنوات من الحرب الأهلية، تفككت سوريا وذهب معها شبح الحرب الشاملة التقليدية. لقد قال لي جنود إسرائيليين متمركزين على جبل الشيخ، في شهر نيسان، ان نظرائهم السوريين في الجهة المقابلة من الحدود، تركوا مواقعهم منذ عام، لعدم توفير الإمدادات لهم.

أما بالنسبة للدول العربية التي مازالت ترزح تحت حكم ديكتاتوريات العهد القديم، فباتت اليوم أكثر اهتماماً بالتعاون مع إسرائيل، ولو تحت الطاولة. مصر والأردن، وبدرجة اقل، السعودية والإمارات تخلوا عن عقدتهم المتمحورة حول مسألة الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، وباتوا اليوم يعترفون بأن المشاكل التي يتشاركونها مع الإسرائيليين أعظم بكثير من المشاكل التي تفرقهم: إيران ووكلائها من جهة، وداعش والقاعدة من جهة أخرى. وكما فعلت القيادات الإسرائيلية، انتقد مسؤولون سعوديون إدارة اوباما حول ما تم الاتفاق عليه نووياً مع إيران. وفي السنوات القليلة الماضية رفعت السعودية من مستوى تبادلها الاستخباري مع إسرائيل.

إن زوال تهديد الجيوش التقليدية عن أمن إسرائيل، هو ليس فقط نتاج الاضطرابات الإقليمية الأخيرة، بل أيضا نتاج خضوع هذه الحكومات أمام واقع التفوق العسكري الإسرائيلي. فعندما يتعلق الأمر بالقيادة العسكرية الإسرائيلية والتكنولوجيا الدفاعية وسلاح الجو والمخابرات، فإن قدرة إسرائيل متفوقة أكثر بكثير من تلك التي لدى جيرانها. انتصاراتها في معظم الحروب منذ عام 1948، جعلت هذا الأمر واضحاً تماما، فمنذ العام 1973، تجنبت سوريا أي مواجهة مباشرة مع إسرائيل، بينما وقع كل من مصر والأردن، اتفاقات سلامٍ معها.

جيران خطيرين

تبقى الصورة سوداوية نظراً لما تبقى من مخاطر (الميليشيات) تهدد امن إسرائيل. حزب الله وداعش منشغلان حالياً عن مقاتلة إسرائيل بالقتال الحاصل فيما بينهما في سوريا. لكن كلاهما أبرز نية مهاجمتها في المستقبل. عندما تنتهي الحرب الأهلية في سوريا سيحتاج حزب الله لبعض الوقت لكي يستجمع قواه، لذلك سوف يؤجل أي عمل عدواني ضد إسرائيل، بينما سيسعى داعش لتنفيذ تهديداته بشكل أسرع.

كدّس حزب الله، طوال السنوات العشر الماضية، ترسانة مؤلفة من 100000 إلى 150000 صاروخ تماما 4500 صاروخ تم إطلاقها على المدن والقرى الإسرائيلية خلال حرب 2006. لم تصب أكثرية هذه الصواريخ أهدافها لكنها أودت، مع ذلك بحياة 46 مدنيا، وتسببت برد عسكري قوي، مما يشكل إشارة إلى قدرة حزب الله على استغلال حساسية إسرائيل المفرطة اتجاه الخسائر.

مباشرةً بعد انتهاء الحرب، توعّد قياديي حزب الله إسرائيل برفع وتيرة المواجهات في أي حرب مقبلة، فإذا بادرت إسرائيل بالهجوم مجددا سيحولون، حسب قولهم، الأراضي اللبنانية إلى فخٍ قاتلٍ لجنود جيش الدفاع. قدّر المسؤولون الإسرائيليون بان حزب الله سيقصف المدن والبنى التحتية الإسرائيلية بمعدل يصل إلى 1500 صاروخ يوميا، وسينفذ غارات عابرة للحدود ضد القرى والمراكز العسكرية. فمن خلال هذا المزيج من تكتيكات الحرب الهجينة، يعتقد حزب الله انه سيؤدي بإسرائيل إلى طريق مسدود، وهي نتيجة تسمح لحزب الله بأن يقدمها على هيئة انتصار، آخذاً بعين الاعتبار الميزات العسكرية الهائلة" للجيش الإسرائيلي".

ادعى أمين عام حزب الله، حسن نصر الله بداية هذا العام، إن حزبه يخطط لاستكمال هذا الأسلوب بتكتيكات جديدة. فتوعد أنه في حال هاجمت إسرائيل لبنان، فسوف يهاجم حزب الله المنشآت النووية، وسيطلق الصواريخ على المخازن الكيمياوية في حيفا، حيث تتمركز أكثرية المصانع الإسرائيلية الثقيلة (ادعى نصر الله أيضا إن حزب الله سيجتاح الجليل، المنطقة الإسرائيلية الأقرب إلى الحدود اللبنانية). وبالرغم من أن حزب الله قد يكون أقل قدرة من أن يستطيع أن ينفذ هكذا تهديدات في وجه اجتياح إسرائيلي شامل، بات الحزب يشكل تهديدا جدياً وواضحاً أكثر من أي وقت مضى. وبالرغم من الخسائر الفادحة التي مُني بها في سوريا، سيخرج قياديو الحزب من الصراع مسلحين بخبراتٍ قتاليةٍ قيمةٍ قد يستعملونها في مواجهة" الجيش الإسرائيلي". وسيحافظ حزب الله وزعمائه الإيرانيين بعد انتهاء الحرب الأهلية السورية على عقيدتهم بأن إسرائيل هي المصدر الأساسي للشر. لكن بما إن الحزب سيخرج ضعيفاً من هذا الصراع الدموي، فهو لن يهاجم بشكل متسرع على الأرجح، بل سينتظر أشهرا أو حتى سنين حتى اللحظة المناسبة.

لكن في حال بدأ حزب الله بإطلاق الصواريخ التي توعد بها إسرائيل، ستؤدي الفوضى التي ستحدث في الداخل لشل الحياة المدنية، مما سيضع الحكومة تحت ضغطٍ جماهيريٍ هائلٍ لإيقاف هذه الهجمات. وحتى تستطيع إسرائيل إيقافها، عليها على الأرجح إرسال عشرات الآلاف من الجنود إلى الداخل اللبناني، وعليها تنفيذ ضربات جوية عنيفة ضد قواعد حزب الله. لكن بما إن هذا الأخير قد أنشأ قواعده داخل المناطق المأهولة، سيقتل جيش الدفاع على الأرجح، عددا كبيرا من المدنيين اللبنانيين. إذن، سوف تجد الحكومة الإسرائيلية نفسها في مأزق، حيث ستواجه ضغوط محلية تطالبها بالعمل السريع من جهة، وستواجه إدانات دولية لتكتيكاتها من جهة أخرى. وما يزيد الوضع سوءا، هو عدم احتمال تحقيق جيش الدفاع لنصرٍ حاسمٍ، حتى في حال تنفيذ هجومٍ عنيفٍ، سوف يظل حزب الله قادراً على إطلاق أعداد كبيرةٍ من الصواريخ على إسرائيل.

تأخذ القيادات العسكرية الإسرائيلية الحالية هذه الأمور بعين الاعتبار. لكنها تجزم أيضا بأنها كي تواجه عمليات إطلاق الصواريخ بهذه الكميات الهائلة لن يكون هناك من بديلٍ عن هجومٍ بريٍ" للجيش الإسرائيلي" على لبنان، والهدف منه إلحاق دمارٍ كبيرٍ في لبنان وردع حزب الله عن مهاجمة إسرائيل لعقد من الزمن على الأقل من انتهاء أي صراعٍ محتملٍ.

أما بالنسبة إلى تنظيم داعش فهو يشكل خطراً حقيقياً على إسرائيل، لكنه لا يمثل الخطورة نفسها التي يمثلها حزب الله. فقد أرسل التنظيم بعضاً من جنوده ليعودوا إلى بلادهم الأوروبية، كي يشنوا أعمالا هجومية ضد أهداف يهودية، وهدّدت بشكلٍ متكررٍ بأنهم سيهاجمون إسرائيل من كلا الحدود المصرية والسورية، ومن المرجح أن يقوم التنظيم بهذا العمل في أقرب وقتٍ ممكنٍ، لأن عمله هذا، سيعطيها دفعاً إعلامياً غير مسبوق للتحضير لهذا الاحتمال، حيث بدأ "الجيش الإسرائيلي" بنشر المزيد من قواته على الحدود وزاد من عملياته الاستخباراتية ضد داعش.

أما الأراضي الفلسطينية فلها مشاكلها الخاصة، إذ أنه منذ العام 2007، عندما استولت حماس بالقوة على قطاع غزة بعد سنة من نجاحها في الانتخابات هناك، أخذ "الجيش الإسرائيلي" يعمل بشكل دقيق مع السلطة الفلسطينية، التي مازالت تحكم الضفة الغربية، لمكافحة هذه الجماعة. وفي المقابل، امتنعت الحكومة الإسرائيلية عن التدخل في شؤون السلطة الفلسطينية، وسمحت للضفة الغربية بأن تنعم بانتعاش اقتصادي بسيط. وفي الوقت نفسه، تخلّى المزيد من القيادات الإسرائيلية عن احتمال السلام الدائم، وبدؤوا التركيز على كيفية إدارة الصراع كبديلٍ عن الحل. لكن واجهت الاستراتيجية الإسرائيلية مشاكل خطيرةٍ، فخلال الحملة العسكرية التي شنّتها إسرائيل على منظمة حماس عام 2014، قصف جيش الدفاع الإسرائيلي غزّة بشكل عنيف من أجل وقف إطلاق الصواريخ، وتدمير الأنفاق التي حفرتها المنظمة تحت الحدود. وأرسلت إسرائيل أيضا قواتٍ بريةً لقتل العناصر التابعة لحماس ومهاجمة بنيتها العسكرية قرب الحدود مع إسرائيل. أما عدد القتلى فهو 1483 مدني فلسطيني، و722 مقاتل فلسطيني، و72 إسرائيلي، يشكل 66 منهم جنودا، قتلوا حسب أرقام الأمم المتحدة، وهذه الأعداد أدت إلى حملات غربية عنيفة على التكتيكات الإسرائيلية التي قيل عنها بأنها اتّسمت بالوحشية الفائقة عن الضرورة.

واجه "الجيش الإسرائيلي" في غزة نفس المعضلة التي واجهها في لبنان، فإيقاف هجمات العدو تستدعي عمليات إسرائيلية تؤدي غالباً إلى الكثير من الضحايا المدنيين. والأسوأ هو إن صراعاً جديداً مع حماس بدأ يلوح في الأفق. فقد بدأت هذه المنظمة تشعر بالضغط نظراً لفقدانها التأييد المصري التي كانت تتنعم به، ومواجهتها حالةٍ من الاستياء الشعبي نجمت عن تدني مقومات الحياة في غزّة، وهذا قد يشجعها على بدء جولةٍ جديدةٍ من التصعيد مع إسرائيل.

جيش وأمة

لا يعاني "الجيش الإسرائيلي" من التهديدات المتغيرة الخارجية فقط، إنما عليه أن يتعامل أيضا مع واقع التحولات التي تطرأ على مجتمعه. فحتى منتصف الثمانينات على الأقل، كانت إسرائيل تعتبر نفسها تقاتل من اجل نجاتها، وكان أكثرية الرجال الإسرائيليين يعتبرون الخدمة العسكرية ضرورة وطنية وطموح شخصي، ومعظم النساء كانوا يكتفون بالخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي بدورٍ داعمٍ غير مقاتل.

بدأ هذا الشعور بالاضمحلال منذ الثمانينات، إذ بدأ العديد من الإسرائيليين يرفض احتلال قطاع غزّة والضفة الغربية وبدأوا يتساءلون عن ما اقترفه بلدهم خلال حرب 1982 مع لبنان وخلال الانتفاضة الأولى التي بدأت عام 1987. ثم وُقعت في أوائل التسعينات اتفاقية أوسلو لوضع حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني بشكل كامل ودائم، وفي نفس الوقت، زادت إسرائيل من تعاونها الأمني والاقتصادي والثقافي مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية الغربية. وبات الكثير من الإسرائيليين مقتنعين أن بلادهم سوف تخرج أخيرا من دوامة العنف. لكن هذا الحلم تلاشى بعيد اغتيال رئيس وزراء إسرائيل آنذاك إسحاق رابين عام 1995، ومع بداية الانتفاضة الثانية، التي دامت من عام 2000 إلى العام 2005. حافظ الكثير من الإسرائيليين على شكوكهم من تصرفات بلادهم العسكرية. فلقد أصبح المجتمع الإسرائيلي حسب كبير المخططين العسكريين إدوارد لوتفاك، ما يمكن تسميته بالمجتمع الـ "ما بعد البطولي"، مجتمعا غير قابل على المجازفة بحياة فئته الشبابية في حروبٍ لا يعتبرها ذات الضرورة القصوى. وأصبح أيضا جزء من الإسرائيليين غير مرتاحين لعدد القتلى المدنيين في معسكر العدو، بدافع القلق جزئيا لسمعة بلادهم في الأوساط الدولية الخارجية.

وقد بدأ في نفس الوقت حصول تغيير في التكوين الديمغرافي للجيش. فاليوم، 73% من الرجال اليهود و58% من النساء اليهود مؤهلين للخدمة في جيش الدفاع، وهي أقل نسبة تاريخية في بلادٍ يتواجد فيه قانون خدمة إلزامي. فالكثير من اليهود الرجال الذين لا يخدمون هم من المتدينين المتشددين ومن غير الصهاينة، هم معفيين من الخدمة كي يستطيعوا إكمال دراساتهم الدينية. أما النساء اليهود فبإمكانهم الامتناع عن الخدمة بمجرد أن يعلنوا أنهم متدينين، وحتى إن كانوا صهاينة وغير متشددين. هكذا إعفاءات تؤدي إلى إحباط عند معظم العلمانيين، خاصة أهالي الإسرائيليين في عمر الخدمة، الذين يشعرون أن القوانين تضع أعباء على الذين يريدون أن يخدموا في الجيش. استدعت الدولة، منذ عام 2014، الآلاف من التلامذة اليشيفا المتشددين دينيا إلى الجيش. وتعاون التلاميذ مع القرار بشكل عام. لكن التوتر من الإعفاءات ما زال جارياً.

حصل تطور آخر خلال السنوات الأخيرة الماضية، وهو التردد المتزايد عند اليهود العلمانيين الليبراليين من التطوع كضباط في الوحدات القتالية. وتوجهت أعداد متزايدةٍ من الصهاينة المتدينين اليمينية لملء هذا الفراغ. وزادت نسبة الضباط المتدينين الجدد في وحدات المشاة، ما بين عامي 1990 و2010، من نسبة تعادل 2.5% إلى ما بين 35% و40%. هذا التغّير في الموازين أثار عددا من المشكلات، فهل من المعقول مثلا، أن لا تمتثل وحدة مكونة

من متدينين يمينيين إسرائيليين لأوامر تطالبهم بتفكيك مستعمرات يهودية في الضفة الغربية. لقد فكّك جيش الدفاع الإسرائيلي عددا من المستعمرات خلال الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005، وخلال تلك العملية، رفض ما يقارب الستين جندياً إسرائيليا الامتثال لأوامر قياداتهم. فأي انسحاب من الضفة الغربية، حيث يتواجد هناك عدد أكبر بشكل كبير من المستعمرات، سيشكل معضلة كبيرة. ومن الممكن أيضا أن يواجه الجنود الذكور المتشددين دينيا، من مشاكلٍ في التعاطي مع زملائهم من النساء، وهناك قسم منهم رفضوا أن يخدموا في وحداتٍ مختلطةٍ جنسياً، وطالبوا بأن يكون زي النساء محتشما أكثر. أصبحت ارتفاع معدلات الفصل الجنسي ضمن وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي في السنوات القليلة الماضية، وكثرة قبول أعذار الجنود المتدينين لعدم حضورهم النشاطات الثقافية التي يعتبرونها مخلة لمعتقداتهم تشكل موادٍ لجدالٍ دائمٍ في إسرائيل. فالجيش يبدو ميالاً صوب المقاربات العلمانية لهذه المسائل، ولهذا أصبح محل نقد من قبل الحاخامات، وعدد من أعضاء الكنيست.

لقد أصبح الإسرائيليون متشائمين أكثر من أداء" جيش الدفاع الإسرائيلي"، خاصة في الحرب مع لبنان عام 2006 وخلال العمليات العسكرية في غزة عام 2014. تفيد استطلاعات الرأي أن معظم الإسرائيليين يعتقدون أن الصراعان انتهيا من دون بروز منتصرٍ. هنا يواجه الكثير من دافعي الضرائب صعوبة تفهم عدم قدرة جيش تعادل ميزانيته ثمانية مليارات دولار على هزيمة خصم أضعف حجماً وتكنولوجيا كحماس وحزب الله. لكن ما لا يعلمه أكثرية هؤلاء المنتقدين أنه من الصعب تحقيق نصر حاسم على هكذا أعداء. مع ذلك، قد تزداد الفجوة الموجودة بين توقعات المجتمع وقدرة الجيش على هزيمة عدو غير تقليدي، وقد تصبح المشكلة أكبر في حال اندلاع مواجهة جديدة مع حزب الله، فمعظم الإسرائيليين لا يدركون المدى الذي تطورت فيه قدرات وطموحات هذا التنظيم خلال السنوات القليلة الماضية.

حكمة غير مألوفة

مباشرة بعد تعيين ايزنكوت رئيسا للأركان، تم وضع خطة خمسية لمواجهة كل هذه التحديات عبر ترشيد وتبسيط "جيش الدفاع الإسرائيلي". فمن المتوقع بحلول عام 2017، أن يخفّض عديد ضباط الجيش الإسرائيلي" المؤلف من 45000 بـ 5000، وسيتم تسريح عشرات الآلاف من كبار السن وقليلي الخبرة والتدريب من عديد الاحتياط. ويتوقع أيضا التخلص من الكثير من ألوية المدرعات القديمة، التي كان بعضها ما يزال يشغل دبابات "باتون" القديمة إلى يومنا هذا. وقد أعلن سلاح الجو الإسرائيلي عن خطة للتخلص من العشرات من طائراته التي يتخطى عمرها الأربعين عاما وأكثر، بما في ذلك بعض طائرات آلاف-16 وآلاف-15 من الأجيال القديمة، وعن شرائه سربين على الأقل من الولايات المتحدة، أو ما يعادل الخمسين، من طائرة آلاف-35 الجديدة. وتعهد ايزنكوت، كأسلافه، أن يستثمر بسخاء في وحدات الحرب الإلكترونية والاستخبارية الإسرائيلية، وعكس أسلافه، اعترف ايزنكوت بأن التقدم التكنولوجي الذي يمتاز به جيش الدفاع قد لا يكون كافياً للسماح له بالانتصار ضد عدو غير تقليدي. فأعاد تصويب تدريبات الجيش بهدف سد الثغرات، عبر التركيز على تكتيكات مكافحة

الأعداء الذين يعتمدون أسلوب حرب العصابات، وقام بتحديث هيكلية القوات البرية عبر إنشاء لواء كوماندوس جديد مثلاً، وقام بإعادة تنقيح خطط العمليات التي لها علاقة بالدفاع عن الحدود الإسرائيلية لتجهيز وحدات النخبة لعمليات هجومية. **أخيراً، بدأ كل من سلاح الجو والجيش والوحدات الاستخبارية بالعمل لتحسين قدرات التنسيق وتبادل المعلومات فيما بينهم في حال اندلا ع أي نزاع مع حزب الله.**

مع ذلك، وبالرغم من أهميتها، لن تساعد هذه الإصلاحات، جيش الدفاع على معالجة أكثر التحديات شدة، وهي التعامل مع تبعات حالة العنف التي تفاقمت خلال تشرين الأول من العام 2015 في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية، بعد أن حاول متطرفون يهود أن يُصلّوا في جبل الهيكل، وهي منطقة معروفة للمسلمين، بالحرم الشريف، ثم بدأ شبان فلسطينيون، في الشهور التي تلت، بتنفيذ عمليات ذو طابعٍ آحاديٍ، عبر صدم سيارات بالمدنيين والعسكريين الإسرائيليين، أو عبر طعنهم بالسكاكين في الشوارع. فبحلول أيار قتل المهاجمون أكثر من ثلاثين إسرائيليا، بينما قتل "الجيش الإسرائيلي" أكثر من 175 مهاجمٍ فلسطينيٍ محتمل. واعتقل حوالي الـ 2500 فلسطيني.

تفادت إسرائيل، حتى الآن عمليات العقاب الجماعي التي استخدمتها في الانتفاضة الأولى والثانية، كمنع الفلسطينيين من العمل في إسرائيل. كما حافظ الجيش الإسرائيلي على التنسيق مع الوكالات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية. وبدأت الوكالات الأمنية الإسرائيلية في الأشهر التي تلت شهر تشرين الأول، بإحباط عددٍ متزايدٍ من العمليات، غالبا بواسطة مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي. كما كشفت السلطة الفلسطينية النقاب عن حملة لإقناع طلاب المدارس الثانوية بالعدول عن الانخراط في الصراع، وبدأت، في شهر شباط تنفيذ عمليات اعتقال وقائية لمهاجمين محتملين.

مع ذلك، لم يسهم أي شيء من هذا بإزالة القلق داخل إسرائيل، وأدت الهجمات إلى ردة فعلٍ هستيرية وعنصرية في بعض الأحيان من المدنيين والمسؤولين. حتى ايزنكوت، بات هدفا للنقد اللاذع، فخلال كانون الثاني الماضي عندما أصر على الجيش أن يلتزم بقواعد الاشتباك، ليتجنب حالات الموت الغير ضرورية، تعرض لانتقادات شديدة، ليس فقط من النواب اليمينيين في الكنيست، ولكن من بعض الوزراء في حزب الليكود الحاكم أيضا. لقد زاد الجدال من تشنجه، في أواخر آذار الماضي بعد أن ظهر شريط فيديو لجندي يطلق النار على مهاجم فلسطيني في الرأس وهو مصاب وملقى على الأرض. فسرعان ما وجه الجيش الإسرائيلي تهمة القتل للجندي، حتى بدأ مشرعون يمينيون ومشجعي كرة قدمٍ قوميين بالتظاهر أمام المحكمة العسكرية قرب مدينة عسقلان الجنوبية، وبدأت ملصقات تبرز ايزنكوت ووزير الدفاع آنذاك موشيه يعلون كخونة.

دخل نائب ايزنكوت، اللواء يائير غولان، في ورطة أكبر بعد بضعة أيام من ذكرى يوم الهولوكوست عندما أدلى خطابا حذر فيه من الاطباع العنصرية والعنيفة التي يتخذها المجتمع الإسرائيلي، فادعى انه لاحظ بعض التشابهات بين التطورات الحاصلة داخل المجتمع الإسرائيلي الحالي والمرحلة المثيرة للاشمئزاز التي حصلت في أوروبا بشكل عام،

وفي ألمانيا بشكل خاص، وهي إشارة إلى الفترة النازية. لقد تسبب قولان بفضيحة كبيرة حيث بدأ وزراء يمينيون بالمطالبة باستقالته، وقام نتنياهو بتوبيخه علنا، لأنه قلّل من قيمة رمزية الهولوكوست، حسب قول نتنياهو. بقي غولان في منصبه، لكن فرصه بأن يصبح خليفة ايزنكوت عام 2019 قد تبخرت (استقال يعلون في العشرين من مايو قائلا انه يختلف بشكل شديد مع حكومة نتنياهو على قواعد أخلاقية ومهنية).

أبقى كل هذا على تحديين رئيسيين لايزنكوت: الدفاع عن الجيش وعن قواعده الأخلاقية من المنتقدين اليمينيين واليساريين، وتجهيزه للحرب على جبهات مختلفة وغير محددة. لقد أدى مهمته، حتى الآن، بشكل جيد، لكنه يجد نفسه، على خلاف مع الكثير من المواطنين الإسرائيليين، ومع سياسيين محافظين، والأهم من ذلك، مع البعض من جنوده، الذين يفضلون أن يطلقوا النار على المهاجمين الفلسطينيين أولا، ثم يبحثون عن المسببات. وفي نفس الوقت الذي كان يجب فيه على الجيش الإسرائيلي أن يعد العدة ليواجه مجموعات جديدة من المخاطر الخارجية، وجد نفسه موغلاً في دور جديد وغير مريح، كأحد أواخر خطوط الدفاع عن الديمقراطية الإسرائيلية.

منع انهيار
السلطة في سوريا*

أندرو باراسيليتي، كاثلين ريدي، بيكا واسير،

منع انهيار السلطة في سوريا، مؤسسة راند، 2017[1]

يبقى الوضع في سوريا في أعقاب الحصار والمعركة في حلب كارثي وفقا لتقرير الأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في كانون الأول من العام 2016، الذي يفوّض تشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق وملاحقة مرتكبي جرائم الحرب في سوريا. وفي الوقت الذي يعبر فيه المجتمع الدولي عن أسفه من الخسائر البشرية للحرب، يراوغ هذا المجتمع في إيجاد حل سياسي لتسوية الوضع في سوريا.

من أهم أولويات الولايات المتحدة لإنهاء الحرب السورية هي رحيل الرئيس السوري بشار الأسد والأكثر إلحاحا هزيمة الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وكل من يتبعهم.

تطرح وجهة النظر هذه سؤالا عن كيفية خلق سياسات الولايات المتحدة أفضل الظروف الممكنة **للانتقال إلى مرحلة ما بعد النزاع في سوريا التي من شأنها هزيمة الجماعات الإرهابية والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، وخاصة في حالة عدم وجود إجماع إقليمي لإنهاء الحرب.**

تشير تقديراتنا إلى أن هذه الأهداف تتحقق على أفضل وجه من خلال الشراكة مع روسيا، والعمل من خلال مجلس الأمن الدولي، وأيضا من خلال إتباع سياسات لتحقيق الاستقرار بعد الصراع الذي يدعم مركزية مؤسسات الدولة السورية. إن الدروس المستفادة من الصراعات الأخيرة، بما في ذلك التدخلات الأميركية في العراق وأفغانستان، تقترح أن الأمن والحكم وإعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراع في سوريا يتطلب سلطة الدولة المركزية.

سوف تؤدي الدولة المنهارة والممزقة في سوريا إلى مزيد من عدم الاستقرار والتطرف داخل سوريا والدول المجاورة وأيضا على صعيد المنطقة بأجمعها. وكلما طالت مدة الحرب ارتفعت معها احتمالية انهيار الدولة والتقسيم وتفشي الإرهاب واستمرار تدفق اللاجئين.

تنقسم وجهة النظر المقدمة إلى قسمين: يقيّم القسم الأول التهديد القادم من سوريا وماذا يمكن القيام بشأنه، بما في ذلك أهمية الشراكة مع روسيا والعمل من خلال مجلس الأمن الدولي، وخاصة في غياب الإجماع الإقليمي على إنهاء الحرب. ومن شأن هذه الشراكة أن تسمح للأمم المتحدة أن تتولى المرحلة الانتقالية لفترة ما بعد النزاع، وكذلك تسمح هذه الإمكانيات بتعزيز التنسيق الأمني ضد المجموعات الإرهابية **يشكل القسم الثاني القضية**

*** إعداد وترجمة: آمنة رزق، ملف البحث الراجع**

[1] **Andrew Parasiliti, Kathleen Reedy, Becca Wasser ,Preventing State Collapse in Syria, Rand 2017**

الأساس للحفاظ على مقاربة مركزية لوضع الحكم وإعادة التعمير والأمن في فترة ما بعد الصراع في سوريا، وينبغي أن تقرأ هذه المقاربة كبديل للتوصيات السياسية التي تقترح اللامركزية والتقسيم، أو التأكيد غير المتجانس على الحكم المحلي. يقدم هذا الاستنتاج خمس توصيات لسياسة الولايات المتحدة في سوريا:

1- التهديد السوري

إن التهديد الأكثر إلحاحا لمصالح الولايات المتحدة في سوريا هو استمرار توسع المجموعات الإرهابية التي تعمل بحرية في الأراضي السورية وهي مسؤولة مباشرة عن الهجمات على الولايات المتحدة وحلفائها.

وسّع تنظيمي الدولة الإسلامية والقاعدة شبكاتهم الإرهابية العالمية كنتيجة مباشرة للحروب في سوريا والعراق، وعلى وجه الخصوص، بدأت هذه المنظمات تخسر مساحات واسعة من أراضيها في العام 2015 وأيضا انخفض تدفق المقاتلين الأجانب إلى هذه البلدان. كما كثّف تنظيم داعش عملياته في أفغانستان وليبيا وتونس وتركيا في العام 2015، وكذلك زادت عملياته في بنغلادش، بلجيكا، فرنسا، إندونيسيا، تركيا، الولايات المتحدة، واليمن في العام 2016 , وحتى اليوم لم تفلح جهود الولايات في تخفيض هجمات تنظيم داعش الإرهابية. ومن شأن الدولة الفاشلة في سوريا أن تكون عرضة لاستمرار النفوذ والاختراق من قبل الإرهابيين والسلفيين والجماعات الجهادية المدعومة من قبل قوى خارجية.

أ-الأسد هو الحل

الاستراتيجية الوحيدة للحد من خطر تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة فضلا عن التخطيط لمرحلة الحكم ما بعد النزاع يكون بمحاكاة الاستراتيجيات الأميركية المستخدمة ضد حركات التمرد السابقة والمجموعات الإرهابية في العراق وسوريا.

باختصار، فإن هذه الاستراتيجية هي للحفاظ على استقرار وتعزيز ما تبقى من مؤسسات الدولة لهزيمة الإرهابيين والحيلولة دون انهيار الدولة. تتعقد الاستراتيجية الأميركية هنا ومع ذلك فان سياسة الولايات المتحدة هي انتقال الرئيس الأسد من السلطة. ويعتبر رحيل الأسد من المواقف الجادة والسريعة لإدارة أوباما وعلى الرغم من عدم تحديد وقت زمني، ولهذا الأمر أولوية لقطر والسعودية وتركيا، فضلا عن مجموعة واسعة من مجموعات المعارضة في سوريا.

ب-عدم وجود إجماع إقليمي

في الوقت الذي ساعد فيه العديد من الشركاء الإقليميين الرئيسيين والذين هم أعضاء في ائتلاف دولة معادية للإسلام الولايات المتحدة في حربها ضد تنظيم القاعدة، هم أيضا يعارضون الأسد، مما أدى إلى اختلاف الأولويات وعدم وجود إجماع إقليمي. وأدى اتحاد مجموعات المعارضة المسلحة مع مقاتلي النصرة بما في ذلك في مدينة حلب، إلى تعقيد الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب.

المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، كانت شريكا أساسيا للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب ضد تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية، وكلا التنظيمين أعلنا مسؤوليتهما عن الهجمات في المملكة. لكن السعودية تنظر

إلى سوريا على أنها ساحة معركة في حربها الطائفية بالوكالة مع إيران التي تعتبر الرياض أكبر دولة راعية للإرهاب والتهديد الرئيسي للاستقرار الإقليمي.

أما تركيا فقد عانت كثيرا من إرهاب الدولة الإسلامية ولكن أولويتها القصوى في سوريا لها علاقة بالمسألة الكردية الخاصة بها. دخل الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني (الذي يعتبره اردوغان منظمة إرهابية) في حرب جنوب شرق تركيا، وتسعى حكومة اردوغان إلى إحباط ضم حزب الاتحاد الديمقراطي للأراضي على طول الحدود التركية السورية.

تكافح الولايات المتحدة وتركيا لإخفاء اختلافاتهم في سوريا. تعتبر الولايات المتحدة وحدات حماية الشعب شركاء فعّالين على الأرض لمحاربة تنظيم داعش. أما بالنسبة لتركيا فوحدات حماية الشعب هي العدو والهدف الرئيس للعمليات العسكرية التركية في سوريا.

أما إيران فقد التزمت من جانبها التزاما كاملا الدفاع لبقاء الحكومة السورية. ومنذ الربيع العربي عام 2011 عزّزت إيران علاقاتها مع العراق ولبنان وسوريا من خلال وكيلها حزب الله. وتتهم إيران أيضا السعودية لكونها المحرك الرئيسي للوهابية المتطرفة المرتبطة بالقاعدة وطالبان.

ج–الخيار الروسي

نظرا لعدم وجود إجماع إقليمي وتعسر واضح للحرب، قامت الولايات المتحدة وخاصة بعد خريف عام 2015 بتعزيز تعاونها مع روسيا لمعالجة الصراع في سوريا. في 14 تشرين الثاني من العام 2016، ناقش رئيس الولايات المتحدة المنتخب دونالد ترامب مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سبل التعاون الممكنة بين الولايات المتحدة وروسيا لمكافحة الإرهاب.

الموقف الروسي حول سوريا ثابت منذ بدء الانتفاضة. وقد أوضح بوتين ذلك **بقوله إن تدمير "مشروعية الحكومة في سوريا سوف يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار، كما حدث في العراق وليبيا،** ويمكن أنُ يفهم نهج بوتين في سوريا على أنه نهج دفاعي وانتهازي على حد سواء، ولكن هذا النهج لا يمكن أن يتزعزع في دعمه للحكومة السورية.

صعّدت روسيا دعمها العسكري للحكومة السورية في أيلول من العام 2015، فهي توفر الدعم الجوي للقوات البرية السورية وبالتالي ترجح ميزان القوى لصالح النظام. في تشرين الأول من العام 2015 استأنفت الولايات المتحدة وروسيا مشاوراتها العسكرية التي علقت بعد ضم شبه جزيرة القرم.

على الرغم من ذلك، استأنفت الدبلوماسية الأميركية الروسية حتى بعد التدخل العسكري الروسي. وشكلت واشنطن وموسكو أواخر العام 2015 ما أصبح يعرف باسم المجموعة الدولية لدعم سوريا. وتضم المجموعة كلا من إيران والسعودية وتركيا وقد جُمعت كل الأطراف الإقليمية للمرة الأولى. وأدت هذه المبادرة إلى إجماع مجلس الأمن الدولي على القرار 2254 في كانون الأول عام 2015.

د–خطة بديلة محفوفة بالمخاطر

هناك نهج بديل لسوريا ينص على أنه ينبغي على الولايات المتحدة تفسير الإجراءات الروسية والإيرانية في دعم الأسد باعتبارها معادية لمصالح الولايات المتحدة. يحتم هذا الرأي على الولايات المتحدة وضع خطة بديلة للضغط على روسيا وإيران للتفاوض من اجل طرد الأسد ومن خلال زيادة الدعم العسكري لقوى المعارضة السورية وأيضا إنشاء منطقة حظر طيران أو منطقة "آمنة" شمال سوريا.

يفترض هذا النهج أن روسيا ستعتبر أن مخاطر حدوث مزيد من زعزعة استقرار الحكومة السورية وتقويض الشراكة بين الولايات المتحدة وروسيا تفوق الفوائد المتوقعة على روسيا وإيران، وستصبح أكثر استيعابا لرحيل الأسد بعد عرض الولايات المتحدة لقوتها.

هـ–التعامل مع الأسد

تتطلب أي صفقة عملية مع الأسد من الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط الوصول إلى شكل من أشكال التسوية مع روسيا وإيران في سوريا. تقييمنا هو أن رحيل الأسد قد يسهّل في الواقع عملية الاستقرار في سوريا بعد الصراع، ولكن من الأفضل أن تحدث عندما تستقر مؤسسات الدولة نتيجة للمفاوضات وليس خلال تصعيد الصراع.

يتأرجح موقف الولايات المتحدة بين المرونة والغموض على حد سواء حول دور الأسد في المرحلة الانتقالية، لكن المؤكد أنه لا ينبغي أن يكون الأسد جزءا من حكومة ما بعد المرحلة الانتقالية. وفي هذا الشأن قال وزير الخارجية الأميركية جون كيري إنه "ليس من الواضح أنه يجب على الأسد الذهاب، أو إذا كان هناك وضوح فيما يتعلق بما قد يكون مستقبله أو قد لا يكون".

في هذا السياق، أشارت روسيا وإيران إلى أن التزاماتها تجاه الأسد يمكن أن تكون قوية في الوقت الحالي، إلا أنها لن تستمر لأجل غير مسمى. وقد قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف "**إنه لم يقل إن الأسد لن يذهب أو يجب أن يبقى، إنما قال إن مصير الأسد يقرره الشعب السوري**. وفي هذا المجال قال وزير الخارجية الإيراني في تشرين الأول عام 2015 إن "**إيران وضعت خطة لسوريا من أربع نقاط تتضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومكافحة الإرهاب والإصلاح الدستوري وهيكلية حكومية جديدة على أساس هذه التغييرات الدستورية** لتشمل المبادئ التالية: السيادة والسلامة الإقليمية ومحاربة التطرف والطائفية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا والحل السياسي واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. **أما المصالح السعودية بشأن حكومة ما بعد الأسد فهي أقل وضوحا، مع بعض الشكوك حول ما إذا كانت المملكة تركز أكثر على إزالة الأسد من السلطة أو إبعاد النفوذ الإيراني من البلاد تماما.**

و–تفويض مجلس الأمن الدولي

إن عدم وجود إجماع إقليمي بشأن سوريا لا يقوّض استراتيجية الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب فقط، إنما أيضا التخطيط لما بعد مرحلة النزاع في سوريا. ولذلك، فإن الخيار الأفضل بالنسبة للولايات المتحدة يكون من خلال التعاون السياسي والأمني مع روسيا والتعاون مع مجلس الأمن الدولي. وقد أدى التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن سوريا منذ أواخر عام 2015 إلى تقدم دبلوماسي هش. يسمح هذا النهج للولايات المتحدة التحايل على السؤال المباشر لما ينبغي القيام به مع الأسد والتركيز على أهم أولوياتها ألا وهي هزيمة الدولة الإسلامية وجبهة النصرة.

2– قضية الدولة السورية

من غير المرجح أن يكون هناك استقرار في سوريا في مرحلة ما بعد النزاع إذا كانت سوريا خاضعة للتجزئة أو التقسيم. لدى سوريا هوية وطنية قوية نسبيا ولديها خبرة في السلطة اللامركزية تعزّز أفاق الدولة الموحدة. عكست تظاهرات الربيع العربي 2011 شعورا بالوحدة في سوريا وليس شعورا بالانقسام مع وجود أشخاص من مناطق وأعراق وديانات مختلفة ومن وضع اجتماعي واقتصادي معبأ لدعم الإصلاح والتغيير. سوف يعتمد الاستقرار في سوريا في مرحلة ما بعد النزاع على تعزيز الدولة البديلة والمؤسسات التابعة لها. إن تمكين هيكلية الدولة البديلة على حساب الدولة، حتى تحت ستار "الحكم المحلي" أو "اللامركزية"، يمكن أن يكون مضللا، نظرا لثقافة سوريا السياسية وتاريخها.

الهوية الوطنية السورية مركزة كدولة والمثير للدهشة أنها تطورت تاريخيا، على الرغم من تجربة سوريا في مرحلة ما بعد الاستعمار والحكم السلطوي. تاريخيا تعيش المجتمعات المتنوعة من مسيحيين ومسلمين وأكراد ويزيديين جنبا إلى جنب في سوريا، ولدى جميع هذه الطوائف هوية عرقية قوية وهناك أيضا إحساس بالمجتمع المشترك والهوية القومية داخل سوريا، ومع مرور الوقت كان هناك عنف بين المجموعات المختلفة، إلا أن كثيرا من هذه النزاعات كانت عبارة عن معارك محلية لم تؤد إلى تعبئة على أساس الهوية.

كانت الطائفية في سوريا وسيلة نفعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولم تكن الشبكات السياسية جميعها بعيدة عن المجتمع المدني وشبكات الأعمال في كثير من الأحيان حتى كتابة هذه السطور.

ثمة تقليد في الحكم المركزي رافق تطور القومية السورية. وعلى الرغم من نظام الأسد السلطوي وممارسات وتجاوزات الأجهزة الأمنية في الحكومة، كان حكم حزب البعث في البداية فعّالا في التنمية والتوسع في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية. ومع مرور الوقت، دخلت المحسوبيات والفساد إلى الحكومة خاصة مع تولى بشار الأسد الرئاسة في العام 2000 ما أدى إلى زيادة مستويات" رأسمالية المحسوبية". وقد سعى الرئيس الأسد إلى تنظيم البيروقراطية وصنع القرار في ما أسماه "الإصلاح الإداري" وهو تكملة سياسية للإصلاحات الاقتصادية التي أوصى بها صندوق النقد الدولي.

هناك العديد من الدروس من التقاليد والخبرات القومية والحكم المركزي السوري يمكن أن يستفاد منها في التخطيط لمرحلة ما بعد النزاع في سوريا.

أولا: يجب على الهيكلية الإدارية للحكومة في مرحلة ما بعد النزاع أن لا تعزّز الهويات غير الوطنية أو التقسيمات الاثنية والطائفية والجغرافية. فقد دعا مجلس الأمن الدولي والمجموعة الدولية لدعم سوريا وجميع الأطراف السورية غير الكردية التي شاركت في محادثات الأمم المتحدة للسلام إلى وحدة سوريا ورفضت تقسيم البلاد. كما دعمت الولايات المتحدة "سوريا موحدة" باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي طالب بتقسيم سوريا.

ثانيا: لا تتعارض الحاجة إلى سلطة الدولة المركزية بالضرورة مع الإصلاحات الدستورية للحد من قوة الرئاسة السورية أو تمكين السلطات المحلية والتشريعية. هذه الجهود الإصلاحية ليست مماثلة لخطط بناء الحكم في ما يسمى المناطق المحررة من سوريا.

ثالثا، عند الانتقال إلى مرحلة ما بعد النزاع في سوريا يجب تجنب الأخطاء التي حدثت في العراق، مثل الإفراط في اجتثاث البعث أو الانشغال بانتقال سلطة الدولة. يجب أن لا يكون هناك عملية تطهير واسعة النطاق في صفوف موظفي الدولة في سوريا إنما فقط للمتورطين في جرائم الأجهزة الأمنية.

كما انه سوف تكون هناك حاجة لدمج بعض قوى "المعارضة" إلى الحكم وقوات الأمن السورية.

أ- إعادة بناء الدولة السورية

بعيدا عن مطالب الحكم، يتطلب إعادة بناء الاقتصاد السوري والبنية التحتية وجود سلطة حكم مركزية.

حتى يومنا هذا، **تشير التقديرات إلى أن تكلفة الحرب في سوريا بلغت 270 مليار دولار على الأقل، ومن المتوقع أن تصل فاتورة إعادة الإعمار إلى 300 مليار دولار.**

كانت الخسائر الاقتصادية والبشرية للحرب شاقة في سوريا، فقد لقي 400 ألف شخص مصرعهم وأصيب أكثر من 840 ألف آخرين. كما انخفض متوسط العمر المتوقع في سوريا من 79.5 سنة في العام 2010 إلى 55.7 سنة في العام 2014. ويعيش أكثر من 80 % من السوريين في خط الفقر ومعظمهم يعيش في فقر مدقع. وتقدر نسبة البطالة بـ 58%. ويمر قطاع التعليم في سوريا بحالة انهيار تامة فحوالي 51% من الأطفال لا يذهبون إلى المدرسة.

تحتاج جهود إعادة الإعمار في سوريا في مرحلة ما بعد الحرب أن تكون محدودة وواقعية، إذ يجب أن يرى الناس تحسنا في حياتهم نتيجة لهذا التحول. وفي هذا المجال دعا بعض خبراء التنمية الاقتصادية إلى التقشف المالي والنقدي لاحتواء التضخم وتخفيض الدين، بينما قدّم البعض سياسات اقتصادية قصيرة الأجل ترفع مستوى السيولة وبالتالي تؤمن الدخل.

سوف يعتمد على الأطراف الخارجية في إعادة الإعمار، وسوف تكون هذه العملية مستحيلة إذا ما حاولت الدول المجاورة تقويضها. ومن شأن تفويض مجلس الأمن أن يسرّع عملية إعادة الإعمار ويكون وسيطا مع المؤسسات المنظمة والجهات المانحة الدولية.

ب– الأمن ما بعد النزاع

العامل الحسم في نجاح أي تدخل أو انتقال للسلطة في مرحلة ما بعد النزاع هو الأمن، ومن شأن فشل الأمن أن يعرّض الإصلاح السياسي والاقتصادي للخطر، كما حدث في العراق وليبيا. يجب أن تتبع جهود بسط الأمن إلى التوجيهات التالية:

أولا: يجب أن يكون هناك هيكلية محددة للمقاتلين من أجل تسليم أسلحتهم، مع تأمين ضمانات لسلامة قوات المعارضة التي توافق على برامج إعادة دمج المسلحين وتسريحهم ونزع السلاح. وبالمثل، يمكن لبرامج المصالحة الاجتماعية وبناء التماسك أيضا أن تسهم في عملية الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع، إلا أنها ستعتمد على مدى التزام الأطراف المحلية والدولية في هذه العملية.

ثانيا: ينبغي أن تكون الترتيبات الأمنية محور الدولة السورية في مرحلة ما بعد النزاع. قد تستمر عملية الإصلاح عدة سنوات ما يؤدي إلى وجود فجوة أمنية في بعض المناطق التي كانت تحت سيطرة جماعات المعارضة المسلحة.

إن تفويض المحافظات المحلية لتوفير حصرية أمن الدولة، لا سيما في المناطق ذات الأغلبية السنية، يمكن أن يكون له عواقب وخيمة وذلك بتوفير ملاذ آمن للجماعات السلفية والجهادية، وخاصة تلك التي تعاونت مع جبهة النصرة.

يجب أن تتم إعادة هيكلة قوات الأمن السورية بالتنسيق– ليس مع المعارضة في دمشق– إنما يجب أن يتم هذا التنسيق من الداخل ليصل إلى خارج سوريا وليس بالعكس، كما هو متعارف عليه في البلدان الخارجة من الصراعات الداخلية. وسوف يعتمد سياق ومسار إصلاح قوات الأمن السورية على سياق وشروط التسوية السياسية، والأهم من ذلك، إذا ما بقي الأسد في السلطة.

ثالثا: نظرا لهذه التحديات التي تواجه الإصلاح الأمني، قد يكون من الضروري وجود قوات سلام دولية في مرحلة ما بعد النزاع. ويتطلب وجود هكذا قوات موافقة روسيا، وإذا كان لا بد من عقوبات من قبل مجلس الأمن الدولي على سوريا، فلا يمكننا تصور وجود مثل هذه القوة حتى يتم تشكيل حكومة انتقالية في سوريا.

رابعا: إن تشكيل قوة لتحقيق الاستقرار يمكن أن يؤثر على نجاحها. وقد يكون ذلك مناسبا في سوريا خاصة إذا تولت هذه القوات الأمن في المناطق المحررة ما بعد تسوية النزاع. ويمكن أن يكون للقوات الأجنبية تأثير مزعزع للاستقرار بشكل غير مقصود إذا كان هناك استياء شعبي من وجودها. في الوقت الذي تمارس قوات الأمم المتحدة مهامها بشكل جيد وبنجاح مع تكلفة منخفضة وشرعية داخلية.

في نهاية المطاف، يتطلب وجود قوة سلام دولية اتفاق من قبل إيران وروسيا وسوريا. وبدون توفر الدعم الروسي، لا يمكن أن يكون هناك أي عقوبات من مجلس الأمن الدولي لمثل هذه القوة. أما إذا ما صمّم الأسد ومؤيديه على

استعادة السيطرة على "كل شبر" من الأراضي السورية وحققوا بعض النجاحات المستمرة في حملات هجومية شمالي سوريا، من المرجح أن يتم مقاومة التنازل عن سيطرة الأراضي السورية إلى قوات دولية أو محلية التي يمكن أن تتأثر أو يناور عليها من قبل أعداء الأسد. قد يكون ميزان القوى على الأرض في نهاية الأمر الحكم النهائي للتوقيت والمصطلحات والجدوى من المفاوضات السياسية ووقف إطلاق النار.

خلاصة الدراسة

من المحتمل أن تكون سوريا دولة ضعيفة في منطقة مضطربة في مرحلة ما بعد النزاع، في الوقت الذي لا يوجد فيه أي حل بسيط للمشاكل المستمرة. **لذا فهناك خمس سياسات ممكنة تحمي وتعزّز مصالح الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب ومنع انهيار الدولة في سوريا.**

أولا، هناك فائدة للولايات المتحدة وروسيا تحفظ دورهما بوصفهما قادة العملية السياسية. ولدى الولايات المتحدة القليل من النفوذ الدبلوماسي مع سوريا وإيران. إنما روسيا لديها هذا النفوذ المهم. ويمكن للشراكة بين الولايات المتحدة وروسيا، وخاصة عند العمل من خلال مجلس الأمن الدولي تحديد الأسس والقيود لأطراف إقليمية في سوريا ويمكنها في نهاية المطاف توفير الشرعية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بعد الصراع.

ثانيا: يمكن للتعاون والتنسيق العسكري والاستخباراتي الواسع بين الولايات المتحدة وروسيا ضد الدولة الإسلامية وجبهة النصرة – كما اقترحته إدارة أوباما في العام 2016– أن يتم العمل به من قبل إدارة ترامب، ويشمل هذا التعاون روسيا وحلفائها حزب الله وإيران وسوريا– حيث يكونون عرضة للمساءلة عن أي قصف عشوائي أو إساءة معاملة للمدنيين.

ثالثا، يجب على الولايات المتحدة معالجة المخاوف التركية حول دور الأحزاب الكردية السورية. ويمكنها أن تسعى اليوم للقيام بذلك عن طريق تصريحها وبوضوح بأنها لا تدعم أي مجموعة انفصالية على الحدود التركية، وفي ذلك إشارة إلى أي محاولة للاتصال مع المحافظات الكردية السورية شرقا وغربا من نهر الفرات.

رابعا: يجب على الولايات المتحدة مقاومة أي خطط لتجزئة أو تقسيم سوريا. ويمكن للحكم المحلي على حساب الدولة السورية ما بعد النزاع أن يقوض آفاق الاستقرار على المدى الطويل.

خامسا وأخيرا: الأسد لا يمثل الدولة السورية، إنما تعتمد هذه الدولة على إرث من المؤسسات المركزية والوطنية تسعى لإعادة الإعمار وتعزيز الأمن في مرحلة ما بعد النزاع.

وبناء على ذلك، يمكن أن يكون انتقال الأسد ثمنا للإجماع الإقليمي والنفوذ اللازم للولايات المتحدة، حتى توّفر القيادة والمساعدة اللازمة للاستقرار الدولي في سوريا ما بعد النزاع وذلك لمنع انهيار الدولة السورية الذي ينبغي أن تكون في مصلحة جميع الأطراف.

الكابوس المصري
حرب السيسي على الإرهاب

ستيفن كوك، الكابوس المصري – حرب السيسي على الإرهاب،
مجلة فورين أفيرز، ت2– ك1 2016، العدد 6، ص 110–120[1]

في 25 ك2 من العام 2011 نزل عشرات الآلاف من المصريين إلى الشوارع للمطالبة بإنهاء حكم الرئيس حسني مبارك الذي دام 30 عاما. بعد ثمانية عشر يوماً، تنحى مبارك عن الحكم. حينذاك قال جمال حشمت، العضو السابق في البرلمان المصري لصحيفة نيويورك تايمز، لقد صرخت الحشود في ميدان التحرير "ارفع رأسك عاليا، أنت مصري". وأضاف يمكننا أن نتنفس الهواء النقي، يمكننا أن نرى حريتنا". "بعد 30 عاماً من الغياب عن العالم، عادت مصر".

أما الآن، فقد أصبح هذا الفخر والأمل طي النسيان، فمرة أخرى، يحكم البلاد مسؤول عسكري سابق يعتمد نظامًا دكتاتوريًا، فقد وضع الرئيس عبد الفتاح السيسي نظامًا أكثر استبدادية من النظام الذي أشرف عليه الرئيس السابق مبارك.

بكل المقاييس تقريبًا، تعتبر الأوضاع في مصر الآن أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل الثورة، حيث يشهد الاقتصاد ركودًا، كما أن احتياطيات مصر من العملات الأجنبية انخفضت إلى مستويات "خطيرة"، ففي شهر تموز الماضي أصبحت قيمة احتياطي العملة الأجنبية 16 مليار دولار، مما يعني أنها بلغت أدنى مستوى لها منذ ما يقارب السنة والنصف، أي أنها أصبحت بالكاد تكفي لتغطية تكاليف ثلاثة أشهر من الواردات، هذا بالإضافة إلى أن قيمة الجنيه المصري شهد انخفاضًا ملحوظًا، وبذلك بدأت الحكومة المصرية العمل على تقنين الدولار.

أما السياحة في مصر، والتي تعتبر أهم مصدر للعملة الصعبة وللاستثمار، فهي تمر أيضًا بأزمة، ففي سنة 2010، زار مصر ما يقارب المليون سائح كل شهر، وفي شهر أيار 2016 زار مصر ما لا يزيد عن 500 ألف سائح. هذا بالإضافة إلى انهيار البنية التحتية المصرية وتدهور نظم التعليم والصحة العامة، كما أن هناك حاولي 22.5 مليون مصري، يعيشون في الفقر، وقد تجاوزت نسبة البطالة في صفوف الشباب 40%.

وعلى الرغم من كل هذه الأزمات إلا أن حكام مصر لم يحاولوا فعل الكثير لإنعاش الاقتصاد، وبدلاً عن ذلك، واصلوا التركيز على أمر واحد لأنهم بارعون فيه وهو قمع المواطنين. منذ سيطرة السيسي على السلطة في تموز من العام 2013، ألقت قواته الأمنية القبض على أكثر من 40 ألف شخص، كما قاموا بقتل أكثر من 3000 شخص

[1] Steven A. Cook, Egypt's Nightmare- Sisi's Dangerous War on Terror, foreign affairs, November/December 2016, vol:95, no: 6, pp-110-120

(بما في ذلك ما بين 800 و1000 شخص في يوم واحد في شهر آب سنة 2013)، كما اختفى مئات آخرون وتم احتجاز آلاف الأشخاص في انتظار محاكمتهم، وجُرح عدد لا يحصى من الأشخاص.

وبعد أكثر من ثلاث سنوات من تنحي الرئيس محمد مرسي بعد انقلاب عسكري، أصبح للدولة المصرية وظيفة واحدة: تدمير المنظمة التي ينتمي لها مرسي وهي جماعة الإخوان المسلمون، ولم يهتم قادة مصر بما قد يلحق المواطن المصري العادي بسبب هوسهم بهذه المنظمة، فالمصريون يعانون وبشدة، لكنهم ليسوا وحدهم في هذه المعاناة، فسكان غزة وسوريا وليبيا يدفعون الثمن أيضًا، وذلك لأن ملاحقة مصر للإخوان المسلمين، أو أي منظمة لها أدنى نقاط التشابه مع الإخوان أصبح أهم مبادئ السياسة الخارجية والداخلية لمصر. في الوقت الحالي، لا يمكن للولايات المتحدة (أهم مصدر للمساعدات الأجنبية) المساعدة في تغيير مسار البلاد، لذلك، يجب على الحكومة المصرية أن تحاول حل مشاكلها بنفسها، لكن حتى اليوم، لم يظهر السيسي أي علامات على استعداده أو قدرته على إحداث أي إصلاح.

-"أصل كل شيء"

بدأ اشتباه الحكومة المصرية في جماعة الإخوان المسلمين وخوفهم منهم قبل تولي السيسي للسلطة، ويعود ذلك إلى العام 1948، عندما قامت الحكومة المصرية بحل الجماعة متهمين إياهم بالتخطيط للثورة، وسَجن الرئيس جمال عبد الناصر آنذاك الآلاف من أعضائها بعد نجاته من محاولة اغتيال سنة 1954، أما أنور السادات فقد حاول إتباع طريق مختلف، وتحمل وجود الإخوان لفترة قصيرة إلى أن ساءت علاقته معهم بعد أن وقع معاهدة سلام مع إسرائيل سنة 1979، أما مبارك فقد تساهل أيضًا مع الجماعة في البداية على أمل أن يكون هذا الأمر وسيلة لمنع ظهور جماعات أخرى عنيفة، لذلك تم السماح لأعضاء الجماعة بالعمل في الجامعات على سبيل المثال، ولم يحاول مبارك تعطيل شبكة الخدمات الاجتماعية للجماعة على الرغم من أن حكومته حاولت التحكم فيها، ولكن عندما تبين لمبارك أن سلطة الإخوان تعزّزت، قام باتخاذ إجراءات صارمة، خاصة بعد فوز المرشحين التابعين لجماعة الإخوان بحوالي 20% من المقاعد في الانتخابات البرلمانية التي جرت سنة 2005، وسجن على إثر ذلك المئات من أعضاء الجماعة.

أما اليوم فإن السيسي وحلفاءه يريدون سحق الإخوان والتخلص منهم إلى الأبد، وبالنسبة إليهم، لا يوجد أي فرق بين جماعة الإخوان وتنظيم الدولة، وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة كان قد أعلن أن جماعة الإخوان "مرتدين".

خلال مقابلة له مع صحيفة دير شبيغل أوائل سنة 2015، قال السيسي "كلاهما يشترك في نفس الإيديولوجية، الإخوان المسلمون هم أصل كل شيء، فكل المتطرفين الآخرين بدؤوا من تلك المنظمة"، وفي كانون الأول عام 2013 وضعت الحكومة المصرية جماعة الإخوان المسلمين في قائمة المنظمات الإرهابية، ومنذ ذلك القرار، دفعت

الحكومة العديد من قادة الجماعة إلى الفرار من القمع والتوجه إلى الدوحة ولندن وإسطنبول، كما قامت بوقف نشاط ما يقارب عن 500 منظمة غير حكومية تدعي ارتباطها بالجماعة.

للمصريين أسباب كثيرة تجعلهم يساندون مثل هذه الممارسات، فخلال فترة حكمهم، أثبت الإخوان أنهم غير أكفاء وأنهم استبداديون وطائفيون على الرغم من أن لهم جذورًا عميقة في المجتمع المصري. منذ إنشاء الجماعة عام 1928 على يد حسن البنا، كان الإخوان رمزًا للأصالة والقومية والإصلاح الديني، وهو ما اعتبره المصريون أمرًا جديدًا وجذابًا، وقد نجحت الجماعة في استقطاب أتباعها من خلال معارضتها للصهيونية في ثلاثينات القرن الماضي، ومعارضتها للنظام الملكي في الأربعينات وللبريطانيين في الخمسينات، ومؤخرا من خلال معارضتها للولايات المتحدة وتقديم خدمات اجتماعية للآلاف من المصريين الذين أصبحوا فيما بعد أهم مصدر دعم سياسي للجماعة، كل هذه العوامل تجعل أي محاولة للقضاء كليًا على الإخوان غير ممكنة، لكن ما نجح فيه السيسي هو التصعيد في العنف، الأمر الذي أصبح مألوفًا لدى المصريين منذ تنحي مبارك.

يبدو أن حرب السيسي على الإرهاب أصبحت بمثابة سخرية من الدعوات إلى الوحدة والآداب والتسامح التي ملأت ميدان التحرير في شتاء عام 2011 وفي أواخر حزيران عام 2013، وفي الحقيقة لم يكن محمد مرسي ملاكًا خاصة وأن سياساته أصبحت تمثل تهديدًا على النسيج الاجتماعي المصري، وربما كان للجيش مبررات للإطاحة به، لكن إصرار الجيش على القضاء على أتباعه جعل الأوضاع أكثر سوءًا وزعزع استقرار البلاد التي أصبحت على وشك الانهيار.

وحتى يومنا هذا ، يبدو أن السيسي لا يهتم بذلك، فقد بدت حملته ضد الإخوان وبدعم من وسائل الإعلام، وكأنها حرب وذلك من خلال وصف أعضاء الجماعة بأنهم "ليسوا مصريين" والمبالغة في التحدث عن الخطر الذي تفرضه الجماعة، وهنا نجح السيسي في كسب دعم المصريين لحكومته، لكن عليه أن يهتم بأشياء أخرى مثل الفساد والبيروقراطية التي أدت إلى ركود في الاقتصاد المصري، ويبدو أن السيسي قد اختار نهج المشاريع العملاقة، فقد أنفق أكثر من 8 مليارات دولار بهدف توسيع قناة السويس ولم يؤد هذا التوسيع إلى إيرادات، إنما كان على السيسي أن يعمل على تحسين البنية التحتية التي من شأنها تعزيز الاقتصاد، أو أن يطور شبكة النقل العمومي. علاوة على ذلك، يعاني قطاعي التعليم والصحة في مصر من نقص التمويل، كما أن الحكومة عاجزة تقريبًا عن توفير المياه الصالحة للشرب، لذلك انتشرت أمراض مثل التهاب الكبد الفيروسي وأنفلونزا الطيور ومرض الحمى القلاعية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في آب الماضي، عرض صندوق النقد الدولي على مصر مبلغ 12 مليار دولار كخطة إنقاذ مالية، وتعهد السيسي في ذلك الوقت بأنه سيعمل على إصلاح الاقتصاد المصري، لكن من غير الواضح إن كان سيفي بوعده أو لا.

-الخوف والبغض

إن الحالة المزرية التي وصلت إليها مصر في هذه الفترة مقلقة بما فيه الكفاية، ولكن الخراب الذي خلفه هوس السيسي بملاحقة الإخوان المسلمين امتد خارج مصر ليزعزع استقرار المنطقة، فلنتحدث عن غزة على سبيل المثال؛ فقد عرض مرسي على حماس دعمًا رمزيًا، إلا أنه لم يغير مرسي الكثير من سياسات مصر تجاه فلسطين، وواصل الحصار الذي بدأه مبارك سنة 2007.

ومنذ تولي السيسي للسلطة، سعت مصر إلى تدمير حماس، فخلال الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد حماس، قامت الحكومة المصرية بتشجيع إسرائيل على إعادة احتلال قطاع غزة والقضاء على حركة حماس، لكن الإسرائيليين رفضوا ذلك، ومنذ ذلك الحين، تولى السيسي مهمة القضاء على حركة حماس ولم يتردد في تضييق الخناق على قطاع غزة، وحدّت حكومته من عدد الفلسطينيين المسموح لهم بدخول مصر ودمرت العديد من الأنفاق التي بنيت تحت الجدار الحدودي المصري والتي كانت مصدرًا هامًا للمواد الغذائية ومواد البناء والسلع الفاخرة والأسلحة، وفي أواخر عام 2014، أنشأ الجيش المصري منطقة عازلة على طول الحدود المصرية مع قطاع غزة، وقام بهدم ما يقارب من 800 منزل لإنشاء تلك المنطقة، وبعد فترة قصيرة، تم توسيع المنطقة العازلة وهدم 500 منزل **آخر**، وبمنتصف عام 2016، دمر الجيش المصري قرية كاملة في رفح وأنشأ طريقًا حزاميًا أمنيًا يبلغ طوله من ثلاثة إلى خمسة أميال يمتد على طول الحدود المصرية مع مصر.

حماس في الواقع منظمة إسلامية مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين، ولا يوجد أي شك في كونها تريد أن يتماشى المجتمع مع ما تفرضه من قيم إسلامية. وحماس أيضا منظمة إرهابية، وكانت السبب في مقتل العديد من الأميركيين والإسرائيليين والفلسطينيين، كما أن السيسي يدعي أن حماس كانت المسؤولة عن مقتل مصريين أيضًا، على الرغم من أن حقيقة ذلك غير واضحة.

تجاهل الرئيس المصري الاختلافات الجوهرية بين حماس وجماعة الإخوان في مصر، فلكل من المنظمتين قائدين مختلفين، كما أنهما مختلفتان في التكتيكات والاستراتيجيات والأهداف؛ فحماس تريد تحرير فلسطين من خلال استعمال العنف، في المقابل، فإن جماعة الإخوان المسلمين سعت منذ عقود إلى تولي السلطة من خلال وسائل سلمية غير عنيفة، ومما لا شك فيه أنه يوجد تضامن بين المجموعتين، لكن توجد أدلة قليلة جدًا تفيد بإمكانية تعاون حماس وجماعة الإخوان على تقويض النظام المصري. لا يهتم السيسي لمثل هذه الاختلافات، فمحاولاته للقضاء على حماس زادت من معاناة سكان غزة الذين يبلغ عددهم 1.8 مليون، حيث تبلغ نسبة الذين يعيشون في الفقر 40%، كما انخفض نصيب الفرد الواحد من الدخل بنسبة 31% مقارنة بما كان عليه في تسعينات القرن الماضي، وتراجعت إمكانيات الحصول على الضروريات الأساسية مثل المياه والكهرباء. فوفقًا للبنك الدولي، كان اقتصاد غزة عام 2015، أسوأ 250 مرة مقارنة باقتصاد الضفة الغربية، أما إسرائيل التي تسمح بدخول 800 إلى 1000 شاحنة محملة بالمواد الأساسية إلى غزة، فقد منعت الحصار المصري على غزة من القضاء على حماس وغزة، ومع

تراجع الدعم المقدم لحماس، قد يبدأ صراع جديد بين حماس وإسرائيل، الأمر الذي سيزيد من معاناة الفلسطينيين في غزة .

-محور السيسي

أصبح هوس مصر بجماعة الإخوان المسلمين مرجعًا لسياساتها في سوريا، فبعد تنحي مبارك عن السلطة، لم يبد الحكم العسكري المصري اهتمامًا كبيرًا بالحرب الأهلية في سوريا، حيث كان لمصر عدة تحديات يجب التعامل معها. تغيّرت الأمور في فترة حكم مرسي الذي كان أكثر تعاطفًا مع الثوار في سوريا، خلال تلك الفترة، استقبلت مصر عددًا كبيرًا من اللاجئين السوريين، وفي أيلول عام 2012، عقد مرسي مؤتمرًا مع مبعوثين من إيران والسعودية وتركيا للبحث في سبل إيجاد حل للصراع، وبتاريخ 15 حزيران من العام 2013، قال مرسي خلال خطاب في "إستاد القاهرة الدولي" إنه ملتزم "بتحرير الشعب السوري"، ما يشير ضمنيًا إلى تعاطفه مع الجماعات الجهادية التي تقاتل النظام السوري المتمثل في بشار الأسد.

كان هذا الإعلان بمثابة جرس إنذار داخل وزارة الدفاع المصرية، بعد بضعة أسابيع، وبعد احتجاجات واسعة ضد مرسي، تولى وزير الدفاع السيسي الحكم بعد أن تم عزل مرسي.

أما اليوم فإن الحكومة المصرية دائمة الحذر عند الحديث عن سوريا. فقد قال السيسي أواخر أيلول من العام 2015 خلال مقابلة مع قناة سي إن إن، "إن الأولوية في سوريا تتمثل في ضرورة محاربة الإرهابيين الذين يضمون جماعة الإخوان المسلمين". وحتى اليوم ليس لدى المصريين أي سبب للقلق من الإرهاب، لان الحرب السورية تبعد أكثر من 400 ميل، ولكن تنظيم داعش أنشأ فرعه في سيناء منذ سنوات والمصريون قلقون من إمكانية قدوم المقاتلين من سوريا إلى مصر، كما أن مصر تواجه تهديد الجهاديين القادمين من ليبيا.

الحال في سوريا مماثل لحال غزة، فقد خلط السيسي بين جماعة الإخوان والمتطرفين العنيفين، وبما أن لجماعة الإخوان فرعًا في سوريا، فإن السيسي يخشى من أن يلعب الإخوان دورًا في بناء حكومة سورية جديدة، بالتالي سيظهر ذلك أن الإخوان قادرين على أن يكونوا قوة سياسية بديلة في مصر.

ويبدو أن فكرة لعب الإخوان المسلمين دورًا فعّالاً في الحكومة السورية المستقبلية فكرة غير بعيدة المنال، فعلى الرغم من سحق حافظ الأسد لهذه الحركة فيما يعرف بمجزرة حماة سنة 1982، فإن نجله بشار الأسد قد سمح لأعضاء هذه الحركة باستئناف نشاطهم وإعادة جمع شتاتهم، وعندما بدأت الانتفاضة في سوريا في آذار عام 2011، كان الإخوان المسلمون في غاية الحذر ولم يبدأوا بالتحرك إلا في الخريف الذي تلا الثورة من خلال المساهمة في تأسيس المجلس الوطني السوري الذي ضم أغلب أطياف المعارضة، وقد تعزّز وجود الإخوان المسلمين في سوريا بفضل حليفها التركي، رجب طيب أردوغان الذي سيسعى إلى حماية مصالح تركيا في سوريا في مرحلة ما بعد الأسد من خلال تفعيل وتعزيز دور الإخوان المسلمين.

على ما يبدو، فإن القاهرة تبالغ في خوفها من تأثير الإخوان المسلمين في سوريا، لكن على خلاف ما كرسته جماعة الإخوان في مصر، فإن هذه الحركة لم تمارس أي نوع من التأثير الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي في سوريا، فمنذ مجزرة حماة ظلت قيادات الحركة في المنفى بعيدة تمامًا عن الرأي العام السوري.

من الواضح أن السيسي تجاهل مرة أخرى الفوارق بين الحركتين بسبب خوفه غير المنطقي من إمكانية تكرار السيناريو المصري في دمشق، لذا قرر الانسحاب من الحلف المعارض للأسد بقيادة الولايات المتحدة والإمارات والسعودية، والانضمام إلى الحلف المساند له بقيادة روسيا إيران وحزب الله، حتى بعد الوقوف إلى جانب النظام فإن السلطات المصرية لم تزوّد الأسد بالأسلحة أو الجنود أو الأموال، لكنها اكتفت بالخطابات الرمزية. ومع إن حسني مبارك وحلفاؤه قلّلوا من شأن مصر ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط، فإن الخطابات المصرية ما زالت تحتفظ بمكانتها، وقد قسّم السيسي القوى العربية الكبرى من خلال دعم الأسد تحت راية مكافحة الإرهاب وقدم لحلفاء الأسد العرب والأجانب الغطاء الدبلوماسي والسياسي المناسب للتدخل في سوريا.

-أفضل الجنرالات الذين عرفناهم

ساهمت جماعة الإخوان المصرية في زعزعة الاستقرار في ليبيا، هذا البلد الذي غرق في الفوضى منذ الإطاحة بمعمر القذافي وقتله عام 2011. في حزيران من العام 2014، عقدت ليبيا انتخابات تشريعية فاز فيها الائتلاف المكون من الليبراليين والعلمانيين والفدراليين على التيار اليميني المكون من الإسلاميين والإخوان وقادة القبائل الواقعة في مدينة مصراتة، بعد صدور نتائج الانتخابات طعن الخاسرون في النتائج ورفضوا التخلي عن مقاعدهم، ما أنتج عن ذلك برلمانيين؛ هيئة يهيمن عليها الإسلاميون في العاصمة طرابلس ومجلس نواب معترف به دوليًا في طبرق شرقي البلاد.

بعد الانشقاق، ساهم العنف الذي تمارسه الميليشيات في تأزم الأوضاع في ليبيا مما أدى إلى وقوعها في منزلقات الحرب الأهلية، وساهم الكشف عن هذه الأزمة إلى تنبيه السيسي إلى العديد من الأمور منها الأمن المصري وإمكانية سيطرة الجماعات المسلحة على الحدود المصرية، وما يزيد من قلق السيسي اعتقاده في إمكانية تعزيز هيمنة البرلمان الذي يسيطر عليه الإسلاميون في طرابلس، وبالتالي قام السيسي بمساندة الجنرال خليفة حفتر، وهو أحد القادة العسكريين السابقين في حكومة القذافي والذي انقلب عليه في أواخر الثمانينات، ثم عاد إلى ليبيا عقب الثورة بعد عشرين سنة قضاها في الولايات المتحدة الأميركية. بعد عودة حفتر إلى ليبيا، أسس جيشًا دون علم الحكومة عام 2014 وذلك بعد استيائه من تواصل الفوضى في ليبيا طيلة ثلاث سنوات، ومن شن حملات عسكرية ضد المتشددين والإسلاميين.

يعتبر حفتر من أشد المناهضين للحركات الإسلامية، ويرى أن القوة العسكرية هي بمثابة الوسيلة الوحيدة لإرساء النظام في ليبيا وهي نظرة مشتركة بينه وبين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ومن الواضح أن مصر قدمت الإمدادات العسكريّة اللازمة للجنرال حفتر كما قُدم له الدعم الدبلوماسي من فرنسا والإمارات العربية المتحدة.

ساهم الانخراط المصري في الشأن الليبي في تعميق الانشقاقات داخل هذا البلد الذي يعاني من الانقسامات والحركات الانفصالية، وقد أدت مساندة مصر لحفتر إلى استبعاده لفكرة المصالحة الوطنية؛ فهو مستعد لتعزيز وجود حلفائه في طرابلس، وإن فشل في ذلك سيؤدي إلى إنشائه منطقة حكم ذاتي في برقة، والجدير بالذكر هنا أن حفتر رفض جهود الأمم المتحدة في حل النزاع داخل ليبيا من خلال المفاوضات وإقامة حكومة وحدة وطنية سنة 2015 معروفة بحكومة الوفاق الوطني، وعلى خلفية هذا الرفض للتدخل الأجنبي، منع الجنرال حفتر أعضاء مجلس النواب من تزكية حكومة الوحدة الوطنية الجديدة.

تصر السلطات المصرية على دعم حفتر باعتباره الوسيلة المثلى لإعادة الاستقرار في ليبيا، حيث تعدّ حكومة الوفاق الوطني بالنسبة لهم، غير مؤهلة لتسيير شؤون البلاد ولا يمكن أن تكون بمثابة الحصن المنيع ضد المتشددين والإسلاميين، ووفقًا للمعطيات الراهنة، فإن مخاوف السلطات المصرية مبرّرة لأن ليبيا تشكل تهديدًا على الأمن المصري، وتتمثل هذه التهديدات بالأساس في تشكيل الحدود بين البلدين لمنطقة عبور الأسلحة والأشخاص، إن الإجراءات المتخذة من قبل السلطات المصرية تحركها هواجس السيسي أكثر من التهديدات الأمنية المزعومة، وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة مصر في سحب الثقة من حكومة الوفاق الوطني سرّع من نسق الانشقاقات داخل ليبيا وقلص من فرص إعادة توحيدها.

- **استقرار الشرق الأوسط المتوازن**

لا تتيح سياسة مصر الحالية لواشنطن اتخاذ قرارات كثيرة لصالح مصر، فمن دون الحصول على مساعدات من واشنطن وصندوق النقد الدولي ودول الخليج سوف ينهار الاقتصاد المصري الهش، وفشل مصر قد تكون له عدة تداعيات على منطقة الشرق الأوسط المهددة بانقسامات داخلية وتفشي العنف والفوضى في كل من ليبيا والعراق وسوريا واليمن. من المؤكد في الوقت الراهن أن الولايات المتحدة لن تقطع المساعدات عن مصر، ولن تستطيع أيضا إقناع القيادات المصرية بالعدول عن قرارهم لأنهم يعتبرون حربهم ضد الإخوان المسلمين مسألة وجودية. **تفسر مصر دائمًا انتقادات الولايات المتحدة لسياستها القمعية تجاه الإخوان على أنها مساندة ضمنية للإخوان،** ولم ينسى السيسي ومؤيديه ترحيب واشنطن بحكومة مرسي منتصف العام 2012، وبالتالي فقد ارتكب الأميركيون في نظرهم خطأ فادحًا من خلال مراهنتهم على الخطاب الإصلاحي للإخوان متغاضية عن معاداة هؤلاء للولايات المتحدة وميولهم الاستبدادية. ومع ذلك، يمكن للولايات المتحدة أن تساعد على الأقل في منع تفاقم الأوضاع حيث يدرس الكونغرس حاليا إمكانية تصنيف جماعة الإخوان كمنظمة إرهابية. لكن تورط الولايات المتحدة في الشأن الداخلي المصري قد يلحق الضرر بموقع الولايات المتحدة في بلد يشكك أغلب الفاعلين السياسيين فيه بنواياها.

بالنسبة لقطاع غزة، يحتاج الدبلوماسيون الأميركيون إلى تشجيع الطرفين التركي والقطري الذين يمكنهما أن يلعبا دورًا هامًا في إعادة إعمار المنطقة، وذلك بتنسيق جهودهما لتخفيف الضغوط الناجمة عن الحصار المصري والإسرائيلي

ولتفادي انتشار الفوضى في غزة، يبدو أن الإسرائيليين قد أدركوا أن الفلسطينيين المحاصرين في قطاع غزة لن يرضخوا لذلك بدأوا بتخفيف الحصار، وإذا تمكنت واشنطن من إقناع الأتراك والقطريين بالعمل جنبًا إلى جنب، مع مواصلة حث إسرائيل على الاستمرار في السماح بتوافد البضائع إلى قطاع غزة، ستتحسن الأوضاع على الرغم من تدخل مصر السلبي.

وبالنسبة إلى سوريا، فإن نجاح واشنطن في تحقيق التوازن بين الأطراف الداعمة للأسد في القاهرة بدأ من عدة سنوات، أما اليوم لم تستطع الولايات المتحدة اتخاذ قرارات حاسمة بخصوص الشأن السوري ولم تستطع أيضا ردع قوات الأسد من السيطرة على المواقع الريادية في سوريا، وبالتالي، فإن الولايات المتحدة لن تستطيع الحيلولة دون دعم السيسي لبشار الأسد ما لم تتدخل فعليًا في حل النزاع السوري.

أما في ما يتعلق الأمر بالشأن الليبي، فإن الولايات المتحدة تحاول الاتفاق مع الأوروبيين والأمم المتحدة على إعادة الشرعية إلى الحكومة الجديدة في طرابلس مع إمدادها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية، وبالتالي فإن دعمها لحكومة الوحدة الوطنية قد يجبر المصريين على تغيير رأيهم ومساعدتهم على إضعاف حفتر، أما المصريون فهم عرضة للضغوطات الدولية بسبب دعمهم لقوات حفتر في ليبيا وتشكيكهم في نوايا مجلس الأمن الدولي إذ يصرون على اعتبار حفتر الوسيلة الوحيدة لمحاربة الإرهاب، وبالتالي، فإن إمكانية نجاح حكومة الوفاق الوطني ضئيلة جدًا في ظل المعارضة المستمرة لها من قبل كل من الجنرال حفتر والسيسي.

تعتبر مصر الطرف الوحيد الذي يُلام على الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد، وتكشف هذه الأزمة أيضا مدى إفلاس سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر على مدى السنوات الأربعين الماضية. والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة أنفقت حوالي 80 مليار دولار على برنامج دعم التنمية الاقتصادية في مصر والأمن القومي والمجتمع المدني، وقد راهن صنّاع السياسة الأميركية على مدى عقود على إمكانية لعب مصر دورً فعال في إعادة الاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط.

لقد احترمت مصر خاصة في عهد مبارك بنود معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979 التي تفضي إلى دعم العمليات العسكرية الروتينية في المنطقة وقمع المتطرفين. وتحتاج الولايات المتحدة اليوم إلى إعادة النظر في فكرة أن مصر يمكن أن تكون سفيرة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط فمصر ليست دولة مارقة، لكنها تعتبر مُصدرًا لسياسة القمع الموجه ضد الإخوان والذي يحمل في طياته آثارًا قد تكون مدمّرة، بالنسبة جيرانها.

التوقعات العالمية 2017[1]

كريغ كوهين وجوسيان غابل، التوقعات العالمية 2017، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، 15 كانون الأول 2016

يتناول هذا التقرير مجموعة من القضايا التي يتعين على الإدارة الأميركية القادمة التعامل معها، محلياً ودولياً، حيث حاول مُعدّو التقرير الإجابة على خمسة عشر سؤالاً تناولت التحدّيات الأساسية التي ستواجهها الإدارة القادمة فيما يتصل بالأمن القومي الأميركي، ومستقبل النظام العالمي الذي تقوده أميركا، والتحديات الاقتصادية على مستوى العالم، وكيفية التعامل مع روسيا والصين والحلفاء والإنفاق العسكري، والإرهاب وخيارات أميركا في الشرق الأوسط، وفي سورية خاصة، وتحدّيات الطاقة، وعلاقة أميركا بالمكسيك، والدور الأميركي على مستوى العالم في مجال الرعاية الصحية، وأخيراً الدور الذي يمكن أن تلعبه "القيم" الأميركية في الاستراتيجية الأميركية القادمة. وفيما يلي أبرز الأسئلة التي تطرّق إليها التقرير.

1- **ما هي التحديات الأساسية التي ستواجه إدارة ترامب فيما يتصل بالأمن القومي؟**

رأى جون ج. هامر **أنّ انتخاب دونالد ترامب يعكس حالةً من عدم الرضى لدى الأميركيين حيال السياسات الأميركية السابقة، وأن حملته كانت تستثمر في العواطف أكثر من كونها تقوم على سياسة محددة.** وفي هذا الصدد أدرج هامر أربعة تحدّيات ستواجهها إدارة ترامب وهي:

- **الوضع الداخلي**: رأى هامر أن الاقتصاد الأميركي يعاني من الركود في بلاد باتت منقسمة، ورأى أنه ما لم تستطع الولايات المتحدة حل المشكلات الداخلية التي تعاني منها فلن يكون بمقدورها الحفاظ على صورتها في الخارج، إذ إن استمرار تلك المشكلات والتحدّيات الداخلية يعطي انطباعاً بضعف الولايات المتحدة أمام حلفائها ويشجع خصومها ضدها.
- **الحلفاء**: بحسب الكاتب، هناك مشكلة في كون الولايات المتحدة ترى أن حلفائها لا يضطلعون بالمسؤوليات الواجب اضطلاعهم بها، ولا يتحملون العبء الذي تتحمله هي في الإبقاء على النظام الدولي الحالي.
- **منافسون إقليميون أكثر صلابة مثل إيران والصين وروسيا ممن يخوضون ضد أميركا ما يمكن** وصفه بالحرب الغامضة أو "الحرب الهجينة" (hybrid war)، وهي خليط من الحرب السايبرية والحرب النفسية وحرب العصابات والمناورات العسكرية الخفيفة والتخريب الاقتصادي والسياسي. وفي هذه الحرب ليست الولايات المتحدة منظمة بالشكل الكافي لخوضها بعكس الحرب الباردة حيث "كنا [كأميركيين] أفضل في اتخاذ المقاربات الشاملة لأنه كان ثمة إجماع على العدو".

[1] **Josiane Gabel, Craig Cohen, 2017 Global Forecast, CSIS, 15 December, 2016**

- **الملابسات الأمنية التي تنطوي عليها ثورة الاتصالات.** رأى الكاتب أن البنية التحتية في أميركا، فيما يخص أمن المعلومات ما زالت "هشة". حيث تبرز مجدداً خطورة الأمن في فضاء "السايبر" (cyber space) بالنظر لصلة ذلك بالتطرف وجذب الإرهابيين.

2- هل سيتداعى الأساس الذي يقوم عليه النظام العالمي الذي تقوده أميركا؟

رأى **مايكل ج. غرين** أنه على الرغم مما يقال داخل أميركا وخارجها عن النظام الحالي الذي تقوده أميركا، والحديث عن التعددية القطبية، وإمكانية أفول نجم أميركا كقوة واحدة على مستوى العالم، تبقى القيادة الأميركية على مستوى العالم أكثر مرونة مما يتوقع البعض. حيث أتى غرين على ذكر المقومات التي تدعم وجهة نظره، ربطاً مع الديناميات التي تؤثر في بنية النظام العالمي القائم، داخل أميركا وخارجها.

3- أية مخاطر اقتصادية عالمية نواجه؟

رأى هيثر **أ. كونلي وماثيو ب. غوودمان وسكوت ميلر أن الاقتصاد العالمي ليس في وضع جيد، حيث سجل إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم نمواً قدره 3% فقط بعد الأزمة الاقتصادية 2008**، كما ازداد الدين على مستوى العالم حيث سجل ما نسبته 10% مقابل الناتج الإجمالي المحلي، وهناك توقعات أن تكون نسبة النمو 2% في الولايات المتحدة في الأعوام 2017 و2018، وبحسب سكوت ميلر فإنه لن يكون بإمكان أي بلد بمفرده دفع عجلة النمو الاقتصادي الإقليمي. ورأى كونلي أنه يتعين على الولايات المتحدة، بوصفها أكبر الاقتصادات الغربية أن تضطلع بدور قيادي، حتى تعيد الثقة بالاقتصاد الغربي عموماً.

4- هل ستواصل روسيا دورها كقوة "مخربة"؟

استعرضت أولغا **أوليكر** في هذا الجزء من التقرير الأسباب التي أفشلت- من وجهة النظر الأميركية- أي تعاون مع موسكو، حيث جاء ضم القرم في العام 2014، ومن ثم الحراك العسكري في سورية في أيلول 2015 ليضع موسكو في مواجهة مع واشنطن. وفي هذا الصدد رأت أوليكر أنه من المهم أن تتعاون إدارة ترامب مع روسيا، غير أن المشكلة في عدم وجود تعاون وإبرام صفقات بين الطرفين تعود إلى سياسة موسكو "التخريبية" في أوكرانيا وسورية، إذ إن سياسة الكرملين الخارجية تقوم بشكل واضح على ما يشبه الاعتبار والوجاهة "prestige" في الوقوف في وجه واشنطن، وكلما أبدت الأخيرة تراجعاً، كلما صار دور موسكو ورغبتها في فرض نفوذها أقوى. وبحسب الباحثة فإن ما أعلنه ترامب عن رغبته في إصلاح العلاقات مع الكرملين يجب أن يأخذ هذه التحفظات بالحسبان.

5- "كيف علينا أن ننظر لصعود الصين"؟

يجيب ثلاثة من الخبراء وهم **كريستوفر ك. جونسون وفيكتور تشا وآمي سيرايت** على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بدور الصين في آسيا والعالم، وكيف يتعين على الإدارة القادمة التعاطي مع صعود التنين الصيني. حيث يرى جونسون أنه **فيما لو استمر نفوذ الصين الاقتصادي والعسكري والسياسي بالصعود، ولو بسرعةٍ متواضعة، فإن**

العالم سيشهد خلال العقود القادمة التحول الأكبر منذ صعود الولايات المتحدة على المسرح العالمي نهاية القرن التاسع عشر... وسنكون أمام مرحلة جديدة ستحتل فيها قيادة العالم الاقتصادية قوة غير غربية، وغير "ديمقراطية".

أما تشا فرأى أن سلوك الصين طبيعي، وهذا ما تقوم به الدول العظمى تاريخياً، ولذا من المتوقع أن يكون هناك احتكاك وتنافس بين الصين، كقوة عظمى صاعدة، وبين أميركا القوة المهيمنة (hegemony)، لكن على صنّاع القرار في أميركا ضمان ألا يتحول هذا التنافس إلى مواجهة عسكرية. من جانبه رأى سترايت أن ما تقوم به الصين في بحر الصين الجنوبي يعزّز حضورها ونفوذها العسكري ويمكن أن يفضي لأن تستعيد هيمنتها على المنطقة، وأن تفرض نظاماً قائماً على المركزية الصينية (*Sinocentrism*) وهذا ما قد يعزز شرعية الحزب الشيوعي الصيني.

هل مازال بإمكان الولايات المتحدة الاعتماد على حلفائها؟

رأى أندرو شيرير **أن حال حلفاء أميركا كحالها، حيث يعانون من نمو اقتصادي ضعيف ومن انتشار النزعة الشعبوية (populism) بالإضافة إلى حالة من الاستعصاء السياسي**، بيد أن الكاتب يرى أن هناك ما يدفع للإيمان بجدوى التحالفات التي أرستها أميركا على مدى أكثر من نصف قرن. فمن وجهة نظره ليس كل حلفاء أميركا ضعفاء أو لا يمكن الاعتماد عليهم، كما أن فك هذه التحالفات سيصب في مصلحة خصوم أميركا، يضاف إلى أنه ليس هناك خيار آخر أمام أميركا. وقد ساق الكاتب أمثلة عن مساهمة حلفاء أميركا حول العالم في عمليات عسكرية تقودها، ما يعزز أهمية هذه التحالفات، ورأى شيرير أن "السؤال ليس فيما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على الاعتماد على حلفائها، بل هل مازال بمقدور حلفائها الاعتماد عليها؟".

6- كم علينا الإنفاق على الدفاع؟

في حوار **مع** تود هاريسون **و**أندرو هنتر **و**مارك كونسيان أجاب التقرير على سؤال هام ستواجهه إدارة ترامب، فيما يخص الإنفاق العسكري وميزانية الدفاع. فالإدارة القادمة تواجه قيوداً على الإنفاق، لم يواجهها لا أوباما ولا بوش. وفي هذا الصدد أتى الخبراء على ذكر مقترحات ترسم إستراتيجية الإدارة القادمة في التعاطي مع مسألة الإنفاق العسكري، حيث رأى كانسيان «إن أحد القرارات الهامة التي يجب اتخاذها هي كيفية تحقيق رؤية ترامب عن توسيع القوة العسكرية»، وهذه الزيادة في عديد وتجهيزات القوة العسكرية الأمريكية سترتب زيادة تصل لـ 80 مليار دولار أمريكي عما كان يطرحه أوباما في هذا الخصوص، لكن هذا المبلغ لن يشكل سوى 3.5 % من الناتج الإجمالي المحلي (GDP)، حيث أنه يتعيّن على الإدارة أن تقنع الرأي العام الأميركي بجدوى هذا الإنفاق والحكمة من هكذا قرارات.

7- "هل نحتاج لاستراتيجية جديدة لمنع الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة؟"

تطرّق شانون ن. غرين للإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة داخل أميركا وخارجها في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أتى على ذكر مجموعة من الإحصاءات المتعلقة بأعداد الضحايا جراء الأعمال الإرهابية بدءاً من 2011 وحتى 2014 في مختلف دول العالم. **وبحسب غرين، فإن المشكلة في مكافحة الإرهاب هي في أن المعركة لا تقتصر على محاربته بالسلاح، وإنما تتطلّب محاربة الأفكار المتطرفة والأيديولوجيات التي تغذّيه**، وبالنظر لتنامي الإرهاب وتعدد أشكال التعبير عنه، واعتماده على وساط التواصل الاجتماعي، باتت الحاجة ماسة «لاستراتيجية شاملة وخطة عملياتية مزودة بما تحتاجه من موارد لتطبيقها» للتصدي لكافة التهديدات التي يفرضها الإرهاب.

8- "ما هي الأخطار الرئيسة التي نواجهها في الشرق الأوسط؟"

رأى أنتوني هـ. كوردسمان أن إدارة ترامب تواجه تحدّيات رئيسة في الشرق الأوسط، بعضها يتطلب معالجة سريعة، وبعضها الآخر سيحتاج لعلاج على مدى سنين وعقود، وبحسب كوردسمان فإن هناك مجموعة من التحديات التي يتعين على إدارة ترامب مواجهتها، حيث أوردها الكاتب تحت العناوين الآتية:

- على الإدارة الأميركية أن تعيد بناء شراكتها الاستراتيجية مع الحلفاء العرب.
- أن تقرر مستوى التزامها "بحماية" الخليج من إيران وأن تجيد التعامل مع طيف التحديات التي تفرضها طهران.
- أن تعيد صياغة جهودها في مكافحة الإرهاب لمحاربة من تبقوا من تنظيم "داعش" وكذلك أن تعالج جملة التهديدات التي يمثلها التطرف "الإسلامي" في المنطقة.
- أن تجيب عن السؤال حول كيفية إيجاد مخرج قابل للاستمرار ومجدٍ فيما يتصل بالحرب في سورية.
- عليها أن تساعد العراقيين على إيجاد حل للتوترات الطائفية التي خلقتها مرحلة ما بعد صعود تنظيم "داعش"، وكذلك الانقسامات بين العرب والكرد.
- أن تحسن التعامل مع الصراع في اليمن، والتكلفة الإنسانية المتزايدة له، والتحديات أمام خلق استقرار وأمن دائمين فيه.
- مواجهة الدور الروسي في سورية والتصدي لنفوذ موسكو المتنامي في المنطقة.
- أن تعيد هيكلة علاقتها مع تركيا ما بعد محاولة الانقلاب على أردوغان، التي أصبحت علاقتها بأميركا والاتحاد الأوروبي أكثر "استفزازا"، وتتدخل على نحو نشط في العراق وسورية.
- مساعدة مصر على تحقيق الأمن، والتأثير لدفعها نحو التعافي والنمو الاقتصادي، وتخفيض المستويات الحالية من القمع والإجراءات الأمنية "المتشددة".
- مساعدة الحلفاء الآخرين كالأردن والمغرب وتونس على المضي نحو الاستقرار والأمن.
- متابعة التنفيذ الكامل للاتفاقية الأمنية الجديدة مع "إسرائيل"، ودراسة خيار الدفع نحو حل الدولتين.
- أن تعيد النظر في حساباتها بخصوص الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

9- أية خيارات نملكها في سورية؟

رأت ميليسا ج. دالتون **أن "سورية ستكون من بين أكثر التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأميركية في الإدارة الجديدة"**، وبعد استعراضها للوضع الحالي في سورية، وعمليات التحالف الدولي بقيادة أميركا فيها، رأت دالتون أنه أمام الإدارة القادمة خيارات سياسية متعددة، والتي تم اختبار بعض منها في إدارة أوباما، وجميعها دونه محاذير ومخاطر، وهذه الخيارات هي:

- السماح لروسيا وإيران بدعم الرئيس الأسد في ترسيخ ممر دمشق- حلب.
- تقوية النهج القائم على مكافحة الإرهاب لهزيمة "داعش" والقاعدة.
- القيام بتدخل عسكري واسع النطاق للضغط على الرئيس الأسد.
- السعي نحو مخرج سياسي تفاوضي يؤدي لإبعاد الرئيس الأسد.

وتحت فقرة فرعية بعنوان "الخطوات الرئيسة لتغيير الأسلوب المتبع في سورية"، رأت الباحثة أنه بمعزل عن سياسة ترامب في بداية عهده، فإنه من الحكمة الأخذ بعين الاعتبار العناصر الستة الآتية:

- يجب الجمع بين المقاربات السرية والعلنية لصياغتها في سياسة متماسكة.
- على هذه الإدارة أن تجد طرقاً لممارسة نفوذها على إيران وروسيا، بما في ذلك الإجراءات القسرية.
- عليها أن تعزز التخطيط والتنسيق ضد أهداف "داعش" في سورية والعراق.
- يجب التنسيق مع الحلفاء والشركاء الإقليمين لوضع نهج سياسي وعسكري للتعامل مع الرئيس الأسد.
- يجب العمل على إيصال المساعدات الإنسانية الدولية للمناطق "المحاصرة" في سورية.
- يجب أن تعمل مع الطرف الذي تختار التعاون معه في سورية على وضع الشروط الخاصة بمرحلة ما بعد "داعش" والنصرة.

10- ما هي الخيارات الرئيسة أمام الإدارة الجديدة فيما يتعلق بالطاقة؟

رأت **سارة أو. لاديسلو** أن الولايات المتحدة، ورغم أنها تنتج طاقة تفوق ما تحتاج لاستهلاكه، لكنها مازالت تعتمد على دول أخرى في تأمين الطاقة، كما كان واقع الحال قبل عقدٍ من الزمن، عندما كان اعتمادها على الطاقة المستوردة في أعلى مستوياته. وتطرّق التقرير لوعود الرئيس المنتخب دونالد ترامب في مجال توفير موارد الطاقة، ورأت الباحثة أن هذا القطاع يمر بتحولات مهمة ستوفر فرصاً، وتفرض في الوقت ذاته مصاعب عدة أمام الإدارة القادمة. خلصت الباحثة إلى القول إن الطاقة ستلعب دوراً استراتيجياً في قوة الاقتصاد الأميركي وكذلك في علاقة أميركا مع بقية الدول.

11- كيف يمكن للمؤسسات المتعددة الأطراف أن تخدم مصالح الولايات المتحدة؟

تطرّق كل من دانييل ف. روند وكونر م. سيفي في هذا الجزء من التقرير إلى المؤسسات المتعددة الأطراف، كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، والتي اصطلح على تسميتها مؤسسات بريتون وود (Breton Wood Institutions). وحيث إن الولايات المتحدة هي أكثر أو ثاني أكبر مساهم في هذه المؤسسات، «يتعين على الإدارة القادمة أن تضطلع بدور قيادي في عمل هذه المؤسسات لتكون أكثر فعالية وكفاءة في السنوات القادمة»، وأي تقاعس من إدارة ترامب في الانخراط بدور أكبر في هذه المؤسسات سيفسح المجال للصين لتحل مكان الولايات المتحدة. عدا عن أن أميركا حققت مكاسب من هذا النظام (القائم على المؤسسات المتعددة الأطراف) أكثر مما خسرت، ولذا يجب على الإدارة القادمة ألا تسيء تقدير أهمية تفعيل الدور الأميركي بشكل أكبر في النظام المؤسساتي الدولي.

12- أي دور "للقيم" في الاستراتيجية الأميركية؟

رأى جيمس أ. لويس **أن أميركا في مرحلة من «تجدد الصراع، لكنه ليس صراعاً للسيطرة على الموارد والأرض، بل صراع على القيم»**، وعلى الرغم من أن انهيار الاتحاد السوفياتي أنهى صراعاً أيديولوجياً بدأ منذ 1930، غير أن الصين وروسيا لم تهزما، كما أن نظرية "القيادة من الخلف" التي انتُهجت في السنوات الماضية أثبتت فشلها. وبحسب لويس، تكمن المشكلة في كون خصوم الولايات المتحدة "يعارضون" القيم العالمية التي نص عليها ميثاق حقوق الإنسان، حيث يعتبرونها قيماً "غربية"، ويفضلون- حسب رأيه- النظام القائم على نسخة القرن التاسع عشر من مفهوم "السيادة" بالمعنى السياسي، حيث تتمتع الدول بحرية القيام بما تشاء مع مواطنيها على أراضيها دون أي تدخل خارجي. وبحسب الكاتب سيتعين على الإدارة القادمة الإجابة على عدة أسئلة فيما يتعلق باستراتيجية الحفاظ على القيم العالمية التي تتبناها أميركا، وأيضا ضرورة الحاجة إلى التركيز على مصلحة أميركا، لأن مصالحها الحيوية تتمثل في تعزيز الاستقرار العالمي والفرص الاقتصادية، ومنع استخدام القوة ضد أميركا وحلفائها. وفي نهاية التقرير ختم الكاتب بالقول إن الصراع في هذه المرحلة يبدو صراعاً حول القيم التي أُرسيت بعد عام 1945.

الاتجاهات العالمية 2017:
معضلة التقدم[1]

مجلس الاستخبارات القومية الأميركي، كانون الأول 2017[2]

تبدأ روايتنا عن المستقبل وتنتهي بمفارقة. تشير المسارات العالمية نفسها إلى مستقبل قريب مظلم ومعتم على الرغم من التقدم في العصور السابقة، كما وتحمل في الوقت عينه الفرص والخيارات التي تؤمن مستقبلا يسوده الأمل والأمان. سنبدأ مع (الاتجاهات الرئيسة) التي تغير المشهد العالمي كما وسنعمل على تسليط الضوء على مفارقة اليوم وسنناقش كذلك كون هذه الاتجاهات– تغير الطبيعة والسلطة والحكم والتعاون– وسيلة لتشخيص كيف ولماذا أصبحت الديناميكية العالمية أكثر صعوبة في السنوات القليلة الماضية. وسنستكشف المسارات المحددة لكيفية كشف الاتجاهات على مدى 20 عاما من خلال السيناريوهات الثلاثة (الجزر، المدارات، المجتمعات) حيث سيحدد كل سيناريو نقاط اتخاذ القرارات التي ستقود إلى مستقبل أكثر أو اقل إشراقا بالإضافة إلى تطوير التخطيط لافتراضات السياسات الخارجية.

الاتجاهات العالمية وانعكاساتها الرئيسة خلال عام 2035:

أولاً: الديموغرافيا والسكان:

- عدد السكان الذين هم في سن العمل في تناقص في الدول الغنية بينما يتزايدون في الدول النامية. ان سكان العالم سيصبحون أكثر، أكبر في العمر وأكثر تركزاً في المدن. فمن المتوقع أن يصبح عدد سكان العالم 7.3إلى 8.8 مليار نسمة بحلول 2035 وقد يؤدي هذا التزايد إلى تنمية اقتصادية أو إلى كارثة وأنماط العمل والرفاهية معدة للتغير بشكل كبير سواء في بلدان الشيخوخة أو تلك ذات الأغلبية الشابة.
- الاستمرار في ارتفاع معدلات الهجرة بحثا عن الرفاه الاقتصادي والهروب من الصراعات وسوء الظروف الطبيعية والمناخية بالإضافة إلى ازدياد عدد الذكور مقابل عدد الإناث في عدد من الدول خاصة الشرق الأوسط وشرق وجنوب آسيا وذلك لتزايد عمليات الإجهاض القائمة على جنس الجنين وإهمال الإناث في العقدين المنصرمين
- المزيد من السكان سيعيشون في المدن: سوف يعزز هذا الاتجاه الديمغرافي الضغط الشعبي للمطالبة بفعالية السياسات العامة وخاصة في مجال تقديم الخدمات والبنى التحتية لتلبية حاجات السكان في المدن فان ما يزيد عن نصف البشرية

[1] إعداد وترجمة دولة حيدر، متدرجة في مديرية الدراسات الاستراتيجية

[2] Global Trends: paradox of progress, National Intelligence Council, January 2017

يعيشون في المدن. أي أن الدول الهرمة ستزيد اهتمامها بالرعاية الصحية والاجتماعية والرفاهية للسكان بينما ستركز الدول اليافعة على تنمية التعليم والتوظيف وسياسات العمل.

ثانياً: اقتصادياً:

- الاقتصاد العالمي الآخذ بالتحول: إن استمرار الضعف في النمو الاقتصادي وانخفاض معدل النمو سيهدد محاولات الحد من الفقر في الدول النامية.
- ستزيد التطورات التكنولوجية السريعة من وتيرة التغيير وخلق الفرص ولكنها ستؤدي إلى تفاقم الانقسامات بين الفائزين والخاسرين منها، أي أن الفجوة التكنولوجية تتزايد.

1- الاقتصاد العالمي في تحول:

- إن الاقتصاد في جميع أنحاء العالم آخذ بالتحول في المستقبل القريب والبعيد حيث ستحاول الاقتصادات الغنية إيقاف الانخفاض في النمو الاقتصادي والحفاظ على أنماط الحياة بينما ستحاول الاقتصادات في العالم النامي المحافظة على التقدم الذي كانت قد أحرزته خاصة في القضاء على الفقر المدقع وتحسين مستويات العيش الكريم. بالإضافة إلى ذلك ستجد الطبقات الوسطى الغربية نفسها محشورة وذلك لان طفرة انخفاض كلفة التصنيع في آسيا ستضرب الطبقة الوسطى في أوروبا وأميركا إلا أنها في الوقت عينه ستمنح فرصا أمام العالم النامي وستنخفض بشكل كبير تكلفة السلع للمستهلكين على مستوى العالم بأسره.
- النمو الاقتصادي سيصبح ضعيفا: خلال السنوات الخمس المقبلة سيواجه النمو الاقتصادي العالمي العديد من العقبات والأكثر من ذلك انه سيواجه ضغوطات سياسية وبالتالي ستشهد الاقتصادات الأقوى عالميا _ على الأقل في المدى القريب- وفقا للمعايير التاريخية نموا ضعيفا سيهدد المكاسب الأخيرة في الحد من الفقر حيث ستواجه الصين والاتحاد الأوروبي وهما من أكثر الاقتصادات قوة في العالم تغيرا مؤلما وأساسيا.
- الأزمة المالية والتآكل في الطبقة الوسطى وزيادة الوعي العام لعدم تساوي الدخل ستغذي الشعور في الغرب بأن تكاليف تحرير التجارة تفوق المكاسب التي يحصلون عليها ونتيجة لذلك واجهت عملية تحرير التجارة عبر التاريخ صعوبات كثيرة ما يهدد الفرص أمام زيادة التحرير التجاري في المستقبل وسيراقب العالم عن كثب علامات التقشف في الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الداعمين التقليديين في التجارة والتحرير الأبعد للتجارة الحرة سيكون محدودا ضمن قضايا ضيقة أو مجموعة من الشركاء.

التغيرات في الدخل الحقيقي عن طريق النسب المئوية للدخل في العالم (تعادل القوة الشرائية) من 1988-2008:

- الفائزون: الطبقات الوسطى في الاقتصادات الناشئة، ولا سيما الصين والهند، والأغنياء جدا من مواطني الولايات المتحدة، المملكة – المتحدة، اليابان، فرنسا، وألمانيا.
- الخاسرون: الفقراء جدا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغيرها حيث بقي دخلهم دون تغيير تقريبا، والأغنياء في دول ركود الدخل بالإضافة إلى السكان السابقين للدول الشيوعية.

2-الصدمات المالية والركود الاقتصادي

أدى نمو الاقتصاد المدفوع بالدين في أميركا والصين واليابان وغيرها في العقود السابقة إلى ارتفاع مستوى الصرف الشخصي وارتفاع أسعار النفط وغيرها من السلع وكذلك الفقاعات العقارية. وبعد أزمة العام 2008 أطلقت هذه الدول خطط للتحفيز الاقتصادي من خلال خفض أسعار الفائدة وضخ السيولة في الأسواق. ولقد منعت هذه الجهود المؤسسات المالية الكبرى من الانهيار ومكنت الدول الأوربية بأن تقترض بأسعار منخفضة. إلا أن ذلك لم يؤدي لتحفيز قوي للنمو الاقتصادي بسبب الفشل في تحفيز الحكومات والشركات والأفراد لزيادة الإنفاق. وفي هذه الظروف يتأرجح المستثمرون بين البحث عن عائدات أفضل في الأسواق الناشئة والبحث عن الملاذات الآمنة في ظل المخاوف دورية، وهذا ما يؤمن فقط دعماً لا يعول عليه للنمو الاقتصادي الذي كان متوقعاً.

بالإضافة إلى كل العقبات التي ستواجه الاقتصادات في العالم ستكون التكنولوجيا وتضخم التصنيع التكنولوجي من إحداها وذلك بسبب الصعوبة في إيجاد طرق جديدة لتعزيز الإنتاجية في الدول الغنية كما حصل بعد الحرب العالمية الثانية. هذه التطورات التكنولوجية ستضغط على سوق العمل والأجور والضرائب المرتبطة بالدخل. ستستمر التكنولوجيا في دعم الأفراد والمشاريع الصغيرة وكذلك في تسريع وتيرة التغيير بما يؤدي إلى توترات في انخفاض معدل التوظيف وتعطيل أسواق العمل والتأثير على الصحة العامة والطاقة. إن ثورة الطاقة غير التقليدية ستتيح المزيد من مصادر النفط والغاز الطبيعي، في الوقت الذي ستقطع فيه التطورات التكنولوجية بين النمو الاقتصادي وتزايد استخدام الطاقة، أي لن يترافق النمو الاقتصادي مع ذات المستوى من الزيادة في الطاقة كما هي الحال الآن لان التطورات التكنولوجية تستخدم الطاقة بفعالية أكبر أو بالاعتماد على الطاقة المتجددة.

ثالثاً: الهويات والأفكار الإقصائية

إن المزيد من التواصل بين المجتمعات في العالم يستمر في زيادة الاختلافات في المعتقدات والأفكار والانتماءات الإيديولوجية. إن نمو الترابط العالمي بالتوازي مع ضعف النمو الاقتصادي سيزيد التوترات داخل المجتمعات وفيما بينها وقد تستخدم بعض القيادات مفهوم القومية لتدعيم وفرض سيطرتها. ستستمر الشعبوية بالتزايد خلال العقدين المقبلين في حال استمرت الاتجاهات الاقتصادية والديموغرافية والحوكمة في مسارها الحالي. وسيجد القادة السياسيون

إن اللجوء للهوية مفيد لتعبئة المؤيدين وزيادة السيطرة السياسية لاسيما بالاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي والوسائل الإعلامية المتطورة.

إن أحد الآثار الرئيسة على المدى القريب والذي يزيد من سياسة الهوية هو التعرية من تقاليد التسامح والتنوع بين أميركا وأوروبا الذي يهدد مثاليتهم العالمية، وأثر إضافي رئيس آخر هو القومية وصراعاتها. أما الشعبوية فتظهر في الغرب وأجزاء من آسيا، إضافة إلى ارتفاع ظاهرة مناهضة المهاجرين ومعاداة الآخر في الديمقراطيات الغربية بما قد يؤدي إلى تقويض المصادر التقليدية للقوة في إنشاء مجتمعات مختلفة ومتنوعة. من المرجح أن تبقى الهوية الدينية، الإقصائية أو غير الإقصائية، رابط قوي خاصة أن البشر يبحثون على شعور أقوى بالانتماء أثناء التغيرات الشديدة. الهويات الدينية الإقصائية ستُشكل الديناميات المحلية والإقليمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

رابعاً: المزيد من الصعوبة في الإدارة والحكم:

سوف يطالب الرأي العام الحكومات بالحصول على المزيد من عائدات الأمن والرخاء إلا أن الكثير من القضايا ستعيق الأداء الحكومي كعدم الثقة وغيرها من القضايا الناشئة. ستناضل الحكومات على نحو متزايد لتلبية مطالب الشعب من الأمن والرخاء وستؤدي إلى عدم الاستقرار وتغير الحكم. ففي الدول ذات التوسع في الطبقة الوسطى خلال العقود الماضية مثل تركيا والبرازيل سترتفع فيها نسبة التظاهرات والاحتجاجات والمطالبة بشكل أساسي في حماية مكتسباتهم من الضرر ويعود ذلك لازدياد قدرة المواطنين على الحصول على المعلومات بشكل أسهل عبر التكنولوجيا. وستكون الديمقراطية بحد ذاتها موضع شك وتساؤل، وبالنسبة للدول التي تجمع بين الديمقراطية والاستبداد ستجد صعوبة في التكيف مع البيئة الجديدة التي ستوضع فيها.

على المستوى العالمي ستصبح الحوكمة أكثر صعوبة أيضا نتيجة لافتراق وتضارب المصالح بين القوى الكبرى، وما سيزيد من استخدام قوة الفيتو لمنع المساس بأي مكاسب للدول الكبرى في المؤسسات الدولية. ورغم الإجماع على الحاجة لإصلاح الأمم المتحدة فان تضارب المصالح بين الدول الكبرى وعدم توفر التوافق حول ذلك سيؤدي إلى عرقلة هذه المطالب.

خامساً: التغير في طبيعة الصراعات

سيزداد خطر الصراع نظرا لتباين المصالح بين الدول الكبرى بالإضافة إلى التخوف من اتساع رقعة الإرهاب وما يحمله من تهديدات، إضافة إلى استمرار عدم الاستقرار في الدول الضعيفة وانتشار التقنيات الفتاكة والتخريبية. كما وسيصبح تخريب المجتمعات أكثر شيوعا مع شيوع الأسلحة الدقيقة البعيدة المدى والإنترنت والأنظمة الروبوتية لاستهداف البنية التحتية عن بعد وتسخير إمكانية الوصول للتكنولوجيا لصنع أسلحة الدمار الشامل. ستسعى الصراعات الحديثة إلى تدمير البنى التحتية والتماسك الاجتماعي وستكون أهداف الحكومات الأساسية هي المزايا الجيوسياسية بدلا من الحاق الهزيمة بالجيش المعادي.

وبالنسبة للمجموعات التخريبية والتي تتبع شتى الوسائل للوصول لأهدافها مثل حزب الله وتنظيم داعش، فقد تمكنت في العقد الماضي من الوصول إلى أسلحة متطورة كصواريخ الأرض–جو والمضادة للدروع بالإضافة إلى طائرات دون طيار وغيرها من الأسلحة العالية الدقة. هذا وقد تستخدم جماعات أخرى مثل القراصنة المجهولين Anonymous لتنفيذ هجمات الإلكترونية بشكل أكبر، ونظرا إلى انه يصعب ردع هذه الجماعات كان على الدول مواجهة هذه الجماعات بصورة أكثر عنفا وبقوة أكبر.

سوف تدفع الحرب عن بعد الدول والمنظمات اللا–دولتية لإيجاد سبل للدفاع عن نفسها وتطوير قدراتها كالهجمات الإلكترونية وقوات التحكم الآلي عن بعد ما سيؤدي إلى تغير في شكل الصراعات من حرب بالأسلحة المباشرة بين جيوش متقابلة إلى هجمات تستهدف الأقمار صناعية والبنى التحتية لا سيما في المراحل الأولى. وثمة مخاوف جديدة من أسلحة الدمار الشامل إذ ستحافظ الدول النووية على قوتها وسوف تتطور هذه القوى حتى العام 2035 بالإضافة إلى تصميم دول أخرى على تطوير نفسها احتذاء بإيران وكوريا الشمالية.

الخلاصة: تلاقي الاتجاهات الذي سيحول السياسة والسلطة:

سوف تتلاقى هذه الاتجاهات بوتيرة غير مسبوقة لجعل الحكم والتعاون أصعب في المشهد العالمي. ستؤدي الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والأمنية إلى زيادة عدد الدول والمنظمات والافراد القادرة على التصرف بطرق مضرة. على الصعيد الداخلي للدول، سيبقى النظام السياسي متذبذباً وسترتفع حدة التوترات إلى أن تقوم المجتمعات والدول بإعادة التفاوض حول توقعاتها المتبادلة. أما في العلاقة بين الدول، فقد انتهت أحادية ما بعد الحرب الباردة فيما القواعد الضابطة للنظام الدولي التي وضعت منذ 1945 آخذة بالتلاشي أيضًا. سوف تسعى بعض الدول العظمى والطامحين الإقليميين لتحقيق مزيد من المصالح وتأكيدها عبر القوة إلا أن نتائجها ستكون هشة وستكتشف أن الأشكال المادية والتقليدية للقوة أصبحت اقل قابلية لتأمين وإدامة النتائج بظل انتشار اللاعبين المالكين لحق الفيتو.

إن تلاقي وتقاطع الاتجاهات السابقة مع بعضها سيؤدي إلى صعوبة في عملية الحكم وإن عدد القضايا ومدى تعقيدها التي هي خارج نطاق الفرد أو المجتمع أو الدولة ستزداد بوتيرة أسرع. هذه الاتجاهات الاقتصادية والأمنية والتكنولوجية ستزيد من عدد الدول التي ستمارس النفوذ الجيوسياسي وستعمل التكنولوجيا على تعزيز دور الأفراد والجماعات الصغيرة وعلى تغيير أنماط الحكم والنزاع فضلًا عن إن بيئة المعلومات ستقسم الجماهير وتقوض التفاهمات المشتركة حول الأحداث العالمية التي سهلت أكثر من مرة التعاون الدولي ودفعت للتساؤل عن بعض المثل الديمقراطية كحرية التعبير.

على المستوى الداخلي للبلدان ستزداد حدة التوترات وذلك بسبب توقعات الجماهير من حكوماتهم وازدياد مساءلتهم في ظل التغير العالمي. وفي المقابل ستزيد هذه التوترات من الصراعات بين الدول أيضا خلال السنوات

الخمس المقبلة. سيشجع هذا المزيج من العوامل العدائية في العلاقات الدولية وداخل الدول، ومن المرجح اتساع رقعة التهديد الإرهابي على مستوى العالم.

بالنسبة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

من الواضح إن جميع الاتجاهات تسير في المسار الخاطئ فالصراع المستمر في المنطقة وغياب الإصلاح السياسي والاقتصادي يهددان خطط خفض معدل الفقر ويتزايد والاعتماد على الموارد الطبيعية والمساعدات الخارجية التي دعمت النخب. وفي الوقت ذاته شكلت مواقع التواصل الاجتماعي أداة للجماهير للتنفيس عن الإحباط. أما الجماعات الدينية المحافظة والأثنية كالأكراد مثلا تستعد لتكوين بدائل أساسية عن الحكومات المركزية التي تعتبرها غير فعالة وان هذه الجماعات توفر خدمات للناس بشكل أفضل مما تقدمه الحكومات.

من ناحية الجغرافيا السياسية فان نمو الأزمات الإنسانية والصراعات الإقليمية تقوض مصداقية المعايير الدولية لتسوية النزاع ومعايير حقوق الإنسان. إن شيوع التصورات في عواصم المنطقة بأن واشنطن غير جديرة بالثقة حفز الدور الروسي والصيني، والتحوط العربي تجاه الالتزامات الأميركية. ان هذه التصورات نبعت من عدم تنفيذ الخطوط الحمراء في سوريا وحجب الدعم عن مبارك وباقي الرؤساء العرب في 2011 والميل نحو إيران والابتعاد عن الحلفاء السنة التقليديين وإسرائيل والشعور بالإهمال من قبل الولايات المتحدة الأميركية لإعادة التوازن في أسيا.

في الوقت ذاته فان إيران و "إسرائيل" وربما تركيا تزداد نفوذا وتأثيرا في المنطقة بينما تبقى بعيدة عن بعضها البعض وان قوة إيران تنمو وخاصة قدراتها النووية، فيما السلوك الإيراني العدائي يسبب القلق لإسرائيل ودول الخليج. إن الطبيعة الطائفية للمنافسة بين إيران والسعودية تعزز الخطابات التي تحرك المشاعر عند الجماهير. من المرجح ازدياد الانقسام بين السنة والشيعة على المدى القصير وقد لا يهدأ حتى بحلول 2035.

سوف يستغل الجهاديون الغضب والمظالم ويعملون على ربطها بهوية معروفة لتعميق الانتماء الديني حول العالم حيث سيصبح الدين مصدرا أكثر أهمية للاستمرارية. إلا أن المتطرفين سيجدون دائما أتباع وأنصار مجندين من خلال تكنولوجيا المعلومات التي تؤدي بتطورها إلى تسهيل التعبئة عبر العالم. إن معظم الديانات في العالم من ضمنها المسحية والإسلام والبوذية والهندوسية واليهودية لديها جوانبها الإقصائية في عقيدتها التي يمكن استغلالها في هذه السبل ولكن بعيدا عن العوامل الدينية والاجتماعية والنفسية التي تدفع الأفراد للانضمام إلى المنظمات الإرهابية، فإن المجموعات الإرهابية تعمل على جذب وتعبئة المجندين والحفاظ على تماسكها. ستكون التكنولوجيا سيف ذو حدين فمن جهة ستسهل عملية التواصل بين الإرهابيين وتقديم الخدمات اللوجستية ومن جهة أخرى ستقدم للسلطات القدرة الأكبر على معرفة وتحديد التهديدات وكشفها.

مستقبل النظام العالمي في ظل التوازن

ان النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية أصبح موضع سؤال بينما تتشظى القوى عالمياً ويتغير اللاعبون الجالسون على طاولة أخذ القرارات. وتسعى القوى الصاعدة لتعيل قواعد اللعبة على المسرح العالمي ليتناسب أكثر مع مصالحها وكذلك العمل على بناء اعراف ومعايير جديدة خاصة ان روسيا والصين وغيرها تسعى إلى تغيير الاقاليم والمعايير بما يحقق مصالحها.

المنافسة الجيوبوليتيكية في ارتفاع، حيث تسعى روسيا والصين لبذل المزيد من الجهود للتأثير بشكل اكبر في الدول المجاورة وتشجيع نظام يمنع هيمنة الولايات المتحدة الاميركية. ستزيد الجماهير من الضغط على الدول للاشارة إلى عدم الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية.وهذا سيؤدي في المدى القريب إلى تراجع الالتزامات تجاه المفاهيم الأمنية السائدة وحقوق الإنسان. من المرجع أن الأنظمة الاستبدادية ستزيد من التلاعب في معايير حقوق الإنسان مما سيؤدي إلى عواقب سلبية تؤثر على المجتمع الداخلي.

ستفضي المنافسة العالمية على المدى القريب إلى فوضى عالمية. كما ستحد الدول المهيمنة من التعاون في القضايا العالمية مع التأكيد بقوة على مصالحها الإقليمية، ما سيدفع نحو تآكل المؤسسات الدولية والأعراف، وتفتت النظام الدولي اخذ بالتفتت بين مجالات التأثير الإقليمية المتنافسة.

السيناريوهات الثلاثة للمستقبل البعيد

سيناريو الجزر

ان هذا السيناريو يتحرى القضايا التي تتعلق بإعادة بناء الاقتصاد العالمي الذي يقود إلى فترات نمو طويلة **من** النمو البطيء أو عدم النمو، وهو ما يتحدى النموذج التقليدي الذي وعد بأن تحسن الازدهار وتوسع العولمة سيستمر في المستقبل. يؤكد هذا السيناريو على صعوبة الحكم في المستقبل وتأمين المتطلبات الشعبية المتزايدة للأمن المادي والاقتصادي في ظل ترنح العولمة وعدم الاستقرار السياسي وتطور التكنولوجيات التي تحول سوق العمل والتجارة. يرجع معظم الاقتصاديين بطء النمو الاقتصادي والتسارع في عكس الكثير من اتجاهات العولمة في العقود السابقة إلى التطورات التالية:

1- الارتفاع في عدم المساواة وتركز الثروة الذي أصبح من مغذيات التوترات
2- انتشار الذكاء الاصطناعي
3- تحول أنماط التجارة نحو التجارة البينية أو الإقليمية لا الدولية.
4- تباطئ النمو الاقتصاد العالمي
5- بقاء الصين والهند عالقتين في "فخ الدخل المتوسط"
6- قادت التحديات الاقتصادية والداخلية الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا إلى التركيز نحو الداخل.
7- الارتفاع في مستوى السرقة الفكرية والهجمات الافتراضية (عبر الأنترنت)

8- التغير في الظروف المناخية

9- الأوبئة العالمية

أدى المزج بين هذه الأحداث إلى عالم مجزأ أكثر دفاعية، ما دفع الدول القلقة على مصالحها إلى بناء جدران مجازية أو واقعية للاحتماء من التغيرات الخارجية، لتصبح جزر في بحر من عدم الاستقرار. وهنا يتراجع التعاون الدولي في القضايا العالمية كالإرهاب وغيرها ما اجبر الدول على مزيد من العزلة للدفاع عن نفسها. وعلاوة على ذلك فان التراجع في ميزانيات الدفاع وطغيان المخاوف الداخلية دفع الغرب إلى إهمال تطوير القوة العسكرية إلا عندما تكون مصالحها الحيوية معرضة للتهديد، ما أدى إلى ضمور في النظام التحالفي.

إن التحسن في النمو الاقتصادي سيستمر في الاعتماد على التطور التكنولوجي والابتكار المحلي وريادة الأعمال ولا تزال هناك حاجة ماسة لبرامج الحكومة للتخفيف من الاضطرابات الاقتصادية المستقبلية وضمان رفاهية الأشخاص الذين لديهم قابلية اقل على التكيف. يتطلب التصدي لهذه القضايا التغلب على الاستقطاب السياسي الذي منع العديد من الحكومات من تحقيق تسويات الميزانية اللازمة لاستمرار الدعم الحكومي لهذه المساعي من خلال تداول تنشيط التكنولوجيات والخبرات والموارد التي تساعد على سد الفجوات الاقتصادية التي توجد داخل البلدان وفيما بينها.

يدرس هذا السيناريو تداعيات فشل الحكومات في إدارة التغيرات في الظروف الاقتصادية العالمية التي ستؤدي إلى زيادة عدم المساواة وانخفاض معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة والبطالة والانقسامات المجتمعية. بالإضافة إلى أن هذا السيناريو يسلّط الضوء على الحاجة للبلدان الغنية لمعالجة المخلفات السلبية للسياسات الاقتصادية الماضية وإدارة التوترات بين الشعبوية والشمولية. إن الدول الأكثر نجاحا ستكون تلك الحكومات التي تشجع على البحث والابتكار على كافة المستويات وتأمين الخدمات للجماهير على كافة المستويات وريادة الأعمال للمساعدة في تعزيز التصنيع المحلي وخلق فرص عمل. وأما الدول التي ستضع الضوابط للوصول إلى المعلومات وتفشل في احترام حقوق الملكية وتمتنع عن الاستفادة من المواهب التكنولوجية فمن المرجح أن يتم استبعادها من الفوائد الاقتصادية التي تقدمها تقدم التكنولوجيا الناشئة. إن مسألة الأمن ستكون أساسية في ظل هذه التطورات ما يخلق تحديات في أشكال الهجمات الإرهابية التي ستعتمد على التكنولوجيا والنشاط الإجرامي.

سيناريو المدارات

يستكشف هذا السيناريو مستقبل التوترات التي أنشأها التنافس بين القوى الكبرى التي تسعى إلى توسيع قاعدة النفوذ لمحاولة الحفاظ على الاستقرار في الداخل. كما أنه يفحص كيف يمكن أن تتلاقى اتجاهات النزعة القومية المتصاعدة، وأنماط الصراع المتغيرة، والتكنولوجيات المدمرة الناشئة، وتناقص التعاون العالمي لزيادة مخاطر الصراع بين الدول.

يقدم التقرير صورة خيالية عن المستقبل، فيضع سيناريو لما يمكن أن تكون عليه مذكرات مستشار الأمن القومي "للرئيس سميث" في العام 2032 وتقييمه للبيئة الدولية عند نهاية ولاية "الرئيس سميث" الثانية 2032.

في بدايات 2020، سوف تقيد السياسات القطبية والأعباء المالية مشاركة الولايات المتحدة في المسرح العالمي، ما سيعزز التقديرات الخارجية بان الولايات المتحدة تتجه نحو فترة طويلة من الانكفاء. وسوف تعتبر كل من الصين وروسيا بشكل خاص، إن تلك المرحلة هي فرصة لفرض هيمنتها على الدول المجاورة الداخلة في مداراتها الاقتصادية والسياسية والأمنية الإقليمية. كما ستحاول إيران استغلال عدم استقرار الشرق الأوسط لتوسيع نفوذها في المنطقة. في منتصف العام 2020، سوف تخلق التطورات التي ذكرناها نظاماً عالمياً يتراجع تدريجياً نحو أقاليم متنازعة. وسوف تحاول القوى المتواجدة في صلب تلك الأقاليم فرض حقها بالحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية وأمنية داخل أطرها الإقليمية. وستستخدم الصين نفوذها الاقتصادي والعسكري للتأثير على سلوك الدول الأجنبية والحصول على تنازلات من قبل شركات الأعمال الأجنبية التي تسعى إلى الدخول إلى أسواقها. وستتبنى كلا من الهند واليابان وغيرهما من الدول سياسات خارجية مستقلة وجازمة للتصدي للتجاوزات الصينية على مصالحها، مؤدية بذلك إلى تزايد التوترات الإقليمية بين شرق وجنوب آسيا. وستقوم روسيا بإثبات نفسها بشكل قوي في آسيا الوسطى كمحاولة إبقاء تلك المنطقة خاضعة لنفوذ موسكو ولصد التواجد الصيني القوي.

سوف يقرر الرئيس في فترة ولايته الأولى أن الولايات المتحدة لم تعد تستطع أن تقف موقف المتفرج وتسمح لهذه التطورات أن تستمر بلا هوادة. لذا سوف ينتقل إلى حشد تحالفات الولايات المتحدة وتفعيل القوات العسكرية الأميركية لحماية المعايير الدولية مثل حرية الملاحة البحرية. وسوف تؤدي استعدادات كل من إيران وروسيا والصين لصراع تقليدي إلى تكثيف التصورات العالمية حول وجود منافسة أمنية بين هذه الدول والولايات المتحدة وحلفائها. وما يمكن أن لا نتوقعه حينها إن الضغوط الداخلية على الأنظمة السياسية نتيجة المطالب الاجتماعية والاقتصادية في روسيا والصين وإيران جعلتها اقل رغبة في التنازل والمساومة مع أميركا. وسوف يطرح التقرير جملة تصورات لتوترات وحروب ستندلع حينها على المسرح الدولي نتيجة هذه الفوضى وستصل في درجة منها إلى احتكاك نووي موضعي بين الهند وباكستان وهو ما سيستدعي عودة التعاون بين القوى الكبرى لتنظيم المسرح الدولي.

يدرس هذا السيناريو كيفية زيادة المنافسة الجيوسياسية التي تؤدي إلى زيادة مخاطر الصراع بين الدول، وتهديد النظام الدولي القائم على قواعد أساسية، ويسلط الضوء على أهمية طمأنة الحلفاء ومنع نزاعات "المنطقة الرمادية" (ما بين الحرب والسلم) من تقويض المعايير الدولية وتحولها إلى حرب بين القوى الكبرى. وعلاوة على ذلك، فان نشر قدرات جديدة، مثل الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت وأنظمة التحكم الذاتي، وأسلحة الفضاء، والعمليات الافتراضية سوف يدخل ديناميكية جديدة تزيد مخاطر سوء التقدير. إن تنامي التوترات الجيوسياسية التي تنتج أحداث تزعزع الاستقرار وتزيد المخاطر لجميع الأطراف المعنية قد توفر حافزا للمنافسين لإيجاد أرضية مشتركة والتفاوض للحد من المخاطر. إن مثل هذه النتيجة، ليست مضمونة وتسليط الضوء على أهمية إدارة زيادة المنافسة

الجيوسياسية بطرق تقلل من مخاطر سوء التقدير والتصعيد مع ترك الباب مفتوحا أمام مزيد من التعاون بشأن القضايا ذات المخاطر المشتركة.

سيناريو المجتمعات

يستكشف هذا السيناريو القضايا التي تنشأ كالتحديات الاقتصادية الضخمة والحوكمة، والتي تختبر قدرة الحكومات الوطنية. ويحاول معرفة كيف يمكن لهذه الاتجاهات التي عرضها التقرير أن تخلق فرصا وعقبات للحكم في المستقبل، وهو مكتوب من وجهة نظر رئيس البلدية المستقبلية لمدينة كندية كبيرة في عام 2035، والتي تعكس التغييرات التي واجهتها خلال العقدين الماضيين (بلحاظ العام 2035).

تبدو الحكومات الوطنية اقل مهارة في إدارة بعض الاحتياجات العامة من الحكومات المحلية في بيئة سريعة التغير، إذ إن الثانية كانت أكثر انسجاما مع الفئات الاجتماعية والكيانات التجارية المتزايدة القوة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت ثقة الرأي العام بالقادة والمؤسسات الحكومية الوطنية بالتآكل، وأجرت مزيدا من عمليات الخصخصة للخدمات العامة الأكثر أهمية، وأصبحت المعاملات التجارية التي لا تعتمد على وسطاء الحكومة أكثر شيوعا، وقد نما عمل الناس على نحو متزايد من خلال قنوات غير حكومية، وهذا يقلل من قدرة الحكومات على توفير جمع الإيرادات من خلال الضرائب والرسوم. في حين أن وظائف الدولة الحساسة مثل السياسة الخارجية والعمليات العسكرية، والدفاع عن الوطن بقيت بيد الحكومات الوطنية، فيما السكان المحليون يعتمدون بشكل متزايد على السلطات المحلية، والحركات الاجتماعية، أو المنظمات الدينية في توفير مجموعة متزايدة من خدمات التعليم والمالية والتجارة والقانون، والخدمات الأمنية. وفي نفس الوقت، اكتسبت الشركات تأثير بعيد المدى من خلال التسويق المتطور على نحو متزايد، وبرامج الحوافز لبناء ولاء العملاء المكثف الذي تجاوز الحدود وقد زاد إشراك شركات القطاع الخاص في الحياة مع توسع نطاق الخدمات، مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان، وتم تقديمها لموظفيها.

يتزايد تعريف الناس عن علاقاتهم وهوياتهم من خلال جماعات متطورة ومترابطة وخارج القنوات الحكومية الوطنية. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الآن الوسائل الرئيسة لتحديد العلاقات والهويات القائمة على الأفكار المشتركة، والأيديولوجيات، والعمالة، وتاريخها، بدلا من الجنسية. وبما أن القدرة على التحكم والتلاعب بالمعلومات أصبحت مصدرا رئيسيا للنفوذ، صارت الشركات وجماعات الدعوة والجمعيات الخيرية والحكومات المحلية في كثير من الأحيان أكثر مهارة من الحكومات الوطنية في ممارسة قوة الأفكار والاستفادة من العواطف لإقناع السكان لدعم أجندتها. في بعض الحالات تتنازل الحكومات عن طيب خاطر عن بعض من قوتها لهذه الشبكات "المجتمعات" الاجتماعية والتجارية على أمل نزع فتيل الانقسامات السياسية والإحباط العام وتقديم الخدمات المحلية، التي بدت الحكومات الوطنية غير قادرة على توفيرها.

في الشرق الأوسط اندمج جيل ضائع" من الشبان العرب غير الراضين، والذين تشكل وجودهم من خلال العنف وانعدام الأمن، والتشريد، وانعدام الفرص الاقتصادية والتعليمية وخاصة بالنسبة للنساء وذلك من خلال شبكات

المعلومات ليتحدى بنى الحكم المركزية التقليدية. طالب الشباب العربي في العديد من البلدان بالمزيد من الخدمات والإصلاحات السياسية للسماح لهم بالمزيد من التأثير في سياسات حكوماتهم. وعلاوة على ذلك، كان هناك رفض مجتمعي واسع من التطرف الديني العنيف للجماعات الإرهابية التي برزت على الساحة العالمية في وقت مبكر من القرن الـ 21. سرعان ما انتشرت هذه الحركات الشبابية في جميع أنحاء العالم، وتكررت تجربة الشرق الأوسط في أماكن أخرى، ولكن ليس دائما مع نفس النتائج، حيث نجحت في أمكنة لا سيما عبر تطوير الحكومات المحلية وفشلت في أخرى التي تعرضت للتقسيم وفق خطوط هوياتية وجرى استيعابها في أماكن أخرى.

بمرور الوقت شكلت المنظمات التجارية والدينية، وكذلك منظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية، تحالفات ذات طبيعة متعددة، بعضها يضم الحكومات الوطنية. وتلاقت هذه المقاربات الجديدة في حل التحديات العالمية تدريجياً حول قيم مشتركة بما في ذلك حقوق الإنسان. أصبحت الدول والقادة المدنيين، ومنظمات المجتمع التجاري والمدني تشارك الآن وبشكل روتيني في العمليات والشبكات الإقليمية وما بين الأقاليم لخلق أماكن بديلة تؤدي إلى التغيير الإيجابي. وأصبحت الحركات الاجتماعية والمنظمات الدينية، والحكومات المحلية، والجماهير تدفع الأجندات السياسية للحكومات الوطنية. وأصبح مصطلح "العالم الحر" يعرف المجموعات المتشابكة من الدول واللادول والكيانات غير حكومية التي تعمل بشكل تعاوني لتعزيز احترام الحريات الفردية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي والسياسات المستدامة بيئياً، التجارة الحرة، وشفافية المعلومات.

يتناول هذا السيناريو القضايا المرتبطة بمستقبل الحكم. في ذلك، أن الحكومات بحاجة إلى سياسات وإجراءات لتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع مجموعة واسعة من القادة الفاعلين، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الأهلية لمواجهة التحديات الناشئة وان الشركات المتعددة الجنسيات والخيرية، على وجه الخصوص، قد تكمل على نحو متزايد عمل الحكومات في توفير البحوث والتعليم والتدريب والرعاية الصحية، وخدمات المعلومات للمجتمعات المحتاجة. بينما ستبقى الدول المصدر الرئيسي لتوفير الأمن الوطني وغيره من عناصر "القوة الصلبة" بالإضافة إلى قدرتها على الاستفادة من المجتمعات من الجهات الفاعلة المحلية والخاصة الذي من شأنه أن يعزز من قوتها الناعمة. ستكون الديمقراطيات الليبرالية التي تشجع الحكم اللامركزي والشراكات بين القطاعين العام والخاص الأنسب للعمل في هذا العالم. في هذه المجتمعات ستتيح التكنولوجيا التفاعل بين الجمهور والحكومة بطرق جديدة، مثل صنع القرار الجماعي. بينما قد تؤدي الحكومات الأخرى إلى زيادة الاستبداد وفشل الدولة.

ما تقترحه السيناريوهات الثلاثة:

سيصبح العالم أكثر تقلبا في السنوات المقبلة. وستعاني الدول والمؤسسات والمجتمعات من ضغوط من أعلى وأسفل مستوى الدولة القومية للتكيف مع التحديات– والعمل عاجلا خير من العمل آجلا من أعلى، يتطلب تغير المناخ ومعايير التكنولوجيا والبروتوكولات، والإرهاب العابر للحدود الوطنية التعاون المتعدد الأطراف من أسفل، وسيزيد عدم قدرة الحكومة على تلبية توقعات مواطنيها من عدم المساواة، وستؤدي سياسات الهوية إلى خطر عدم الاستقرار.

إن الاستجابة بفعالية لهذه التحديات تتطلب بالإضافة إلى الموارد والقدرة ولكن أيضا الإرادة السياسية ودورا أكبر لمجموعة واسعة من القطاعين العام والخاص تسلط السيناريوهات الضوء أيضا، مع ذلك، على أن نفس المجريات التي تزيد الأخطار على المستوى القريب يمكن أن تحقق مخرجات أفضل على المدى الطويل إذا أدى انتشار القوة واللاعبين إلى خلق المرونة لإدارة اضطرابات أكبر في عالم حيث المفاجآت تضرب بشكل أقوى وبشكل متكرر، أكثر اللاعبين نجاحا سيكون أولئك أصحاب المرونة، القادرين على التكيف مع الظروف المتغيرة، المثابرون في مواجهة الشدائد والذين يتحركون بسرعة للتعويض بعض أن يخطئوا. تظهر الولايات المتحدة العديد من العوامل المرتبطة المرونة، بما في ذلك حكم لامركزي، اقتصاد متنوع مجتمع شامل، مساحة كبيرة من الأراضي، تنوع البيولوجي، إمدادات طاقة آمنة وقدرات عسكرية عالمية وتحالفات .

إنّ تحدي العمل الجماعي بدأ يصبح أكثر وضوحا مع تزايد التحديات العالمية. إدارة التحالف وتحسين الحكم الوطني والمنظمات الدولية والانفتاح على تعبئة مجموعة واسعة من الجمعيات التجارية والدينية والمدنية والحقوقية على جميع مستويات الحكومة سيكون المفتاح لاستمرار النتائج الإيجابية. القضايا التي تؤدي إلى الضعف المشترك والحاجة إلى مقاربة عالمية— مثل التغير المناخي وتوسع التهديدات الإرهابية- قد تدفع الدول إلى زيادة المرونة.

تدفع سلبيات العولمة بعض الحكومات إلى تبني سياسات حمائية ووطنية قد تؤدي إلى ازدياد المرونة والابتكار على الصعيد المحلي. كل تلك التطورات قد تؤدي إلى خلق الإطار المناسب للاستثمار التجاري والصناعي الذي قد يمنح امتيازات للمجتمعات المحلية. كما إن الحكومات والمؤسسات الأكاديمية، المتعارف على أنها المصدر الرئيسي لتطور القطاع الخاص، قد تشجع على صناعات تطورات محلية لترفع من الإنتاج والابتكار عبر توسيع قدرة وصول العوام للعلوم والأبحاث.

يتطلب خلق المرونة في المجتمعات التي تمر في ظروف صعبة كتلك المتواجدة في الشرق الأوسط مكافحة العوامل التي تحفز التطرف. إن مواجهة عوامل الإحباط قد يحفز الاعتراض ضد التطرف المتزين بالدين الإسلامي ويدعم الدعوات إلى الإصلاح السياسي.

ملحق

بيبليوغرافيا تتضمن بعض عناوين التقارير والدراسات الاستراتيجية

المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ
مركز الجزيرة للدراسات	استطلاعات الرأي العام في الانتخابات الأميركية: تهافت التحليل وتجاهل الواقع	فاطمة الزهراء محمد السيد	ك2 2017
مركز الجزيرة للدراسات	العلاقات المصرية - الأميركية بعد فوز ترامب: لماذا احتفت القاهرة بالرئيس المنتخب؟	شحاتة عوض	ت2 2016
مركز الجزيرة للدراسات	لغز ترامب: ملامح السياسة الأميركية الجديدة	Not mentioned	تموز 2016
مركز الجزيرة للدراسات	صعود التيارات اليمينية والشعبوية في الغرب: مأزق نظام أم أزمة مجتمعات؟	سيدي أحمد عبد الأمير	ك1 2016
مركز الجزيرة للدراسات	تأثير الحرب على الأصول الاقتصادية السورية		ك2 2017
مركز الجزيرة للدراسات	روسيا وإيران: حدود التعاون والتنسيق في سوريا	عبد القادر فايز	ك2 2017
مركز الجزيرة للدراسات	هل يمكن للصناديق السيادية الخليجية أن تعوّض موارد النفط؟	محمد الكوخي	ك1 2016
الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية	هنري كيسنجر يلخص السياسة الخارجية والداخلية لـ«ترامب».. ويتوقع غزو روسيا لهذه الدولة	(المركز الإعلامي للمركز)	ك1 2016
الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية	حدود التفاهم التركي الروسي	خورشيد دلي	نيسان 2016
المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية	هل التقارب التركي الروسي طويل المدى؟	سعيد الحاج	ك1 2016
المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية	تركيا والاتحاد الأوروبي ونظرية المؤامرة	سعيد الحاج	ك1 2016
المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية	بين السيسي وبشار: أبعاد العلاقة ومساراتها	غاندي عنتر	ت2 2016
مستقبل الشرق	العلاقات الخارجية الإيرانية بعد الاتفاق النووي (الجزء الثالث): التقارب الإيراني مع تركيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا	عبد القادر نعناع	ت2 2016
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	تركيا: مفاوضات الانضمام لأوروبا تشعل الاستقطاب الحزبي	كرم سعيد	ك1 2016
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	حرب نزع الشرعية عن ترامب	سعيد عكاشة	ك1 2016
معهد الدراسات الخليجية في واشنطن	مكاسب ترامب من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس	Robert Satalov	ك2 2017
معهد الدراسات الخليجية في واشنطن	طريق مسدود في ظلّ السيسي	Eric Trajer	ك2 2017
معهد الدراسات الخليجية في واشنطن	هل تحل الأستانة محل جنيف في عملية السلام السورية؟	Fabris Balonch	ك2 2017

المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ
معهد الدراسات الخليجية في واشنطن	على دونالد ترامب أن يعزل إيران فوراً	دينيس روس	ك2 2017
معهد الدراسات الخليجية في واشنطن	النصر الأول لسياسة ترامب الخارجية قد يكون في سوريا	ديفيد بولوك	ك2 2017
Chatham House	America’s International Role Under Donald Trump		ك2 2017
Chatham House	With Trump in charge, the world will change	Adam Quinn	ك1 2016 - ك2 2017
Atlantic Council	Trump Must Not Rip Up the Iran Nuclear Deal	Ashish Kumar Sen	ت2 2016
Cato Institute	Isolationist or Imperialist?	Emma Ashford	ت2 2016
International Institute for Strategic Studies (IISS)	The Islamic State and Israel's Arab Citizens	Elisabeth Marteu,	ك1 2016
International Institute for Strategic Studies (IISS)	The US has not violated the nuclear deal – and neither has Iran	Mark Fitzpatrick,	ك1 2016
International Institute for Strategic Studies (IISS)	Regime change for Iran?	Mark Fitizbatrik	ك1 2016
International Institute for Strategic Studies (IISS)	A Gulf union?	Emile Hokayem	ك1 2016
Foreign policy	What Would a Saudi-Iran War Look Like? Don’t look now, but it is already here	Michael Knights	ك1 2016
Foreign policy	The Russian Question Moscow may no longer be a superpower, but its revanchist politics are unsettling the international order. How should Donald Trump deal with Vladimir Putin?	NIALL FERGUSON	ك1 2016
Foreign policy	Want a Third Intifada? Go Ahead and Move the U.S. Embassy to Jerusalem	HUSSEIN IBISH	ك1 2016
Foreign policy	Will Trump Stay or Go in Iraq?	John Hannah	ك1 2016
Foreign policy	More American Commandos Push into Syria Before the Battle For Raqqa	Paul McLea	ك1 2016

المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى	هل تكون إدلب الهدف التالي للأسد بعد حلب؟	فابريس بالونش	ك1 2016
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى	إدارة ترامب والشرق الأوسط: دليل معهد واشنطن	Not mentioned	ك1 2016
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى	"دبلوماسيو"حزب الله ينتقلون إلى ميدان العمليات	ماثيو ليفيت	ك1 2016
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى	القيود على بيع الأسلحة للسعودية تعكس سخط الولايات المتحدة بسبب حرب اليمن	سايمون هندرسون	ك1 2016
معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى	ما الذي يجب أن يفعله ترامب تجاه سوريا؟	أندرو جيه. تابلر	ك1 2016
معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى	خطاب كيري: استمرارية تارةً وانقطاع طوراً	ديفيد ماكوفسكي	ك1 2016
معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى	حل الوسط الذي بلورته إسرائيل بشأن عمونا قد يعزز حركة الاستيطان	ميتشل هوخبرغ	ك1 2016
The Washington Institute for Near East Policy	إنهاء قرن من الخضوع: إرث "سايكس بيكو" للأكراد	أندرو جيه. تابلر	ك1 2016
The Washington Institute for Near East Policy	بينما تسعى روسيا إلى الانتقام على مقتل سفيرها في أنقرة من المرجح أن تكون سوريا هي الضحية	آنا بورشفسكايا	ك1 2016
The Washington Institute for Near East Policy	حالة الأزمة الدائمة التي تعاني منها تركيا	سونر چاغاپتاي	ك1 2016
The Washington Institute for Near East Policy	التعاطف مع الشيطان: لمَ على إيران أن ترى انعكاسًا لنفسها في إسرائيل	توماس بوونومو	ك1 2016
The Washington Institute for Near East Policy	ما هو على المحك بالنسبة لحكومة لبنان الجديدة؟	حنين غدار	ك2 2017
The Washington Institute for Near East Policy	قوات "الباسيج" الإيرانية تدرس احتمال اضطلاعها بدور أكبر محلياً وإقليمياً	فرزين نديمي	ك1 2016
معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى	هل سيعزّز ترامب من قدرة إيران؟	دينيس روس	ك1 2016
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى	الحفاظ على العلاقات خلف الأبواب الموصدة	ديفيد شينكر	ك1 2016
مركز كارنيغي للشرق الأوسط	فلسطين تتلوّى: من البحث عن دولة إلى البحث عن تكتيكات	دانيال نيرنبيرغ، ناثان براون	ك1 2016
مركز كارنيغي للشرق الأوسط	بين بيروت 1982 وحلب 2016	يزيد صايغ	ت2 2016

المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ
مركز كارنيغي للشرق الأوسط	المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية: حين تتصادم سياسات الهوية مع الاستراتيجية	أفشون أوستوفار	ت2 2016
مركز كارنيغي للشرق الأوسط	عندما يكون "الأسوأ" خياراً	مايكل يونغ	ت2 2016
مركز كارنيغي للشرق الأوسط	نقطة تحوّل في حلب	آرون لوند	ك1 2016
مركز كارنيغي للشرق الأوسط	إلى أي مدى قد تذهب روسيا في سوريا؟	زياد الصايغ	ك2 2017
مركز كارنيغي للشرق الأوسط	هدّئوا من روعكم	ريتشارد سوكولسكي، بيري كاماك	ك2 2017
مركز كارنيغي للشرق الأوسط	التحول المصري من السعودية إلى روسيا	ماجد مندور	ت2 2016
عمران	الواقع الأمني في سورية وسبل حوكمته		ك2 2017
ساسا بوست	واجهة جديدة للصراع المكتوم: السعودية تنافس مصر علي النفوذ الإفريقي	فريق العمل	ك1 2016
the Washington post	Trump set down his own marker: The time for action is now	Dan Balz	ك2 2017
the Washington post	Turkey’s permanent state of crisis	Soner Cagaptay	ك1 2016
RAND CORPORATION	السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي	فريق العمل	2015
المركز العربي للأبحاث والدراسات	تصعيد ترامب مع الصين: قلة خبرة أم إرهاصات نهج جديد في العلاقات الأميركية - الصينية؟	أسامة أبو ارشيد	ك2 2017
المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية	صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تنجب الديمقراطية نقائض الليبرالية	عزمي بشارة	ك2 2017
مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية	السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع السوري	مصطفى كمال	ك1 2016
مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية	العلاقات المصرية الإيرانية: عرض العدد 18 من دورية بدائل (سبتمبر 2016)	مصطفى كمال	ت2 2016
مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية	السياسة الداخلية لدونالد ترامب	سعيد عكاشة	ك2 2017
Begin Sadat Center for Strategic Studies	Guide for the Diplomatically Perplexed: Trump 1.0	Gerald M. Steinberg	ك2 2017
Begin Sadat Center for Strategic Studies	After Aleppo: Iran’s Ascendancy and Its Implications	Eran LERMAN	ك1 2016

المركز	عنوان الدراسة	الكاتب	التاريخ
Begin Sadat Center for Strategic Studies	Can Trump Construct a New World Order?	Ifraim Enbar	1ك 2016
Institute for International and Strategic Relations (IRIS)	Quels progrès ont été effectués sur cette question d'Europe de la défense ?	Olivier de France	1ك 2016
Brookings Doha Center	تشريع قوات الحشد الشعبي في العراق: لماذا لا يعتبر خبراً سيئاً	رانج علاء الدين	1ك 2016
Brookings Doha Center	ترامب سيعرقل قيام دولة فلسطينية بطريقتين	بيفرلي ميلتون ادواردز	1ك 2016
Middle East Institute	Trump's Iran Gift to China?	Alex Vatanka	1ك 2016

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة.

هاتف: 836610 / 01
فاكس: 836611 / 01
خليوي: 833438 / 03

Email:
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net
الرمز البريدي:
Baabda 10172010
P.O. Box: 24 / 47
Beirut - Lebanon